الجلسة السابعة والأربعون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 13 محرم 1421 (2000/04/18)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين .
- **التوقيت** : ساعتان وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثالثة وربع مساء.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

افتتح الجلسة

السادة ...

السيدان الوزيران

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس للاطلاع على ما جد من مراسلات، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 4 أبريل سنة 2000 إلى 18 منه. بلغت عدد الأسئلة الشفوية 53 سؤالا وعدد الأسئلة الكتابية 147 سؤال وعدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها إلى أسئلة كتابية 3 أسئلة كما توصلت رئاسة المجلس أيضا بطلبات إحاطة المجلس علما من الفرق البرلمانية التالية:

1. فريق التجمع الوطني للأحرار
2. الفريق الكونفدرالي
3. الفريق الإستقلالي
4. فريق الحركة الوطنية الشعبية
5. فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية

هذه هي كل المراسلات التي توصل بها المجلس السيد الرئيس، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

عملا بمقتضيات النظام الداخلي استسمح المجلس الموقر لإعطاء الكلمة للسادة رؤساء الفرق الذين تقدموا طبقا لمقتضيات الفصل 128 من النظام الداخلي، بطلب إحاطة المجلس. الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار... آه، الكلمة للمستشار الأستاذ القباج باسم التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار عبد الإله القباج

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السيدان الوزيران

أختي، إخواني المستشارين المحترمين

طبقا للقانون الداخلي أود أن أحيط المجلس الموقر بما يجري حاليا ومنذ 6 أيام بميناء الدار البيضاء على إثر الإضراب الذي نظم منذ يوم الأربعاء وإلى حد الساعة التي أتدخل فيها هذا الإضراب الذي يلحق ضررا كبيرا بما يفوق من 80 باخرة في مدخل الميناء، وضررا آخر بآلاف العمال بالموانئ بصفة عامة وميناء الدار البيضاء بصفة خاصة، والعمال في الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والمرافق الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، والشيء الذي نأسف له أمام صمت الحكومة هو أن هذا الشكل مس كل الاستيراد وكل الصادرات، ونعلم جميعا أن متنفس الاقتصاد للبلاد هو ميناء الدار البيضاء ولاقدر الله قد يترتب على هذا الإضراب، إضرابات أخرى في الموانئ الأخرى بعدما سمعنا أن عدد من البواخر الأجنبية غادرت الميناء دون أن تشحن أو تضع البضاعة الموجهة للصناعيين المغاربة أو المستثمرين أو للمواد الغذائية أو لبعض الأدوات والمنتوجات، وكذلك نرى بكل أسف وحسرة أن ميناء الدار البيضاء الآن وهو مشلول ومتوقف عن العمل توجد به سفن وبواخر

وصناديق حديدية وعدد من المنتوجات الفلاحية، متوجهة إلى الخارج دون احترام الآجال القانونية للطلبيات وهذا سيترتب عليه لا قدر الله مصائب كبيرة على الاقتصاد الوطني، ثم هناك منتوجات فلاحية ربما ستتضرر بعد يومين أو ثلاثة، وهناك كذلك مشاكل الملاحة التجارية المغربية والدولية التي بدأت تضع مشكل المصداقية من حيث العلاقات والسلم الاجتماعي والعمل داخل الميناء، ثم تزايدت عن هذا مزايدات أخرى وهاته المزايدات مع كامل الأسف تزيد في الطين بلة ولا تساعد في الوقت الحالي على حل هاته المشاكل نظرا لتعنت المكتب، مكتب استغلال الموانئ من أجل احترام البرتوكولات والترقيات وما اتفق عليه السنة الماضية أو أداء الأيام، أيام الإضراب، وهذا يعني بأن المكتب يضيع يوميا مئات الملايين من السنتيمات، والاقتصاد الوطني يضيع ملايير من السنتيمات يوميا في هذا الظرف الذي ما أحوجنا إلى درهم لتضامن ولمساعدة العالم القروي، لهذا أثير انتباه الإخوان المستشارين حول هذه الوضعية لأن هاته الوضعية تكاد تتعمم إذا لم تجد الحكومة حلا في أقرب وقت، وقلت الزيادة في الطين بلة وقد وصل السيل الزبى لا بالنسبة للعمال والنقابات ولابالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يواجهون العولمة ورفع الحواجز واتفاقيات الشراكة وغير ذلك والتأهيل إلى غير ذلك والتمويل بالطبع ناهيك عن الاضراب الوطني المعلن عنه، لهذا أين نحن من هاته الوضعية الوطنية وأين الحوار الاجتماعي الوطني لتهدئة الاجواء ومواكبة الاعمال الجليلة، الشجاعة التي يقوم بها صاحب الجلالة والمهابة سيدي محمد نصره الله وأيده. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للمستشار المحترم، الآن الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي في إطار مقتضيات الفصل 128 من النظام الداخلي للمجلس.

المستشار السيد عمر الإدريسي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

- أمام تردي الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة وعموم المأجورين، وأمام انسحاب الدولة والحكومة من مسؤولياتها في ضمان الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والعيش الكريم لعموم المواطنين واستمرار الحكومة في التجاهل المريب للملف الاجتماعي في سياستها.

- أمام ارتفاع وثيرة التسريح والطرد والاعتقالات والمحاكمات الصورية والاهانات التي طالت العديد من عاملاتنا وعمالنا، والاستمرار في التجميد المنهجي للجنة الوطنية الخاصة بحل النزاعات الكبرى العالقة، هاته النزاعات التي لا نفتعلها، فأعطيكم مثالا بسيطا جدا، تدخل أحد الزملاء فيما يتعلق باضراب الميناء، كيف لا تريدون أن يكون هناك إضراب من القواعد داخل الميناء حين تقدم الإدارة، إدارة الميناء على زيادة مهولة في أجور الأطر العليا وتستثني الفئات الدنيا، فهل يجب أن نصفق لذلك، استنفاذا. أمام استنفاذ كل مساعينا النقابية من أجل تفاوض اجتماعي حقيقي يفضي إلى الاستجابة المستعجلة للمطالب العمالية كمدخل لحوار اجتماعي جدي ومسؤول وشامل على قاعدة تفعيل مقتضيات اتفاق فاتح غشت96.

- أمام التعتيم الإعلامي الذي طال ويطال مواقفنا النقابية بخصوص العديد من القضايا التي تستأثر باهتمامنا واهتمام الأمة، وهو تعتيم لا يستهدفنا فقط بل يمتد إلى المرحلة والأمة والوطن في ظل وضع بلادنا الانتقالي.

- أمام استنفاذ كل حركاتنا الاحتجاجية القطاعية التي وجهت بالتجاهل التام من طرف المسؤولين الوزاريين وبتحريك قوانين العهد الاستعماري ضد نضالات عمالنا وأجرائنا مثلما حدث بإقليم الجديدة حيث أقدم عامل الاقليم على تحريك قانون السخرة لارغام عمالنا المضربين لقطاع البلديات والجماعات على العمل تحت طائلة التهديد والإكراه.

- أمام عدم الوفاء بالموعد الذي حدده الوزير الأول لاستئناف الحوار في تعقيبه أمام مجلس المستشارين أثناء مناقشته للتصريح الحكومي الثاني يوم 21 يناير 2000. وبناءا عليه قررت مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين

بالمغرب شن إضراب وطني عام انذاري لمدة 24 ساعة يوم الثلاثاء 25 أبريل 2000 في جميع القطاعات العمومية والشبه العمومية والخاصة الانتاجية منها والخدماتية، وذلك لحمل الحكومة على الاجابة العملية على السؤال :

هل المغرب يسير في اتجاه التغيير الديمقراطي. أم يسير في الاتجاه المعاكس؟ إننا بإضرابنا الانذاري والاحتجاجي والوحدوي هذا ندين بأسلوب حضاري حملة القمع الشرسة والممنهجة التي تتعرض لها الطبقة العاملة في مختلف الجهات والقطاعات كالحصار المضروب على معمل سيدي علي ولماس وقرية تارميلات والذي لا زال مستمرا لحد الساعة، وما تعرض له أيضا عاملات وعمال معمل سومينال بسلا، وعليه فإن مطالبنا هي :

1. احترام الحريات والحقوق النقابية وإطلاق سراح كافة المعتقلين النقابيين.
2. فك الحصار المضروب على قرية تارميلات وفتح تحقيق حول احداث معمل سومينال بسلا.
3. تنفيذ كل بنود التسريح المشترك لفاتح غشت 96.
4. معالجة النزاعات الاجتماعية وتنفيذ الاحكام الصادرة لفائدة العمال.
5. إقرار استراتيجية فاعلة لمعالجة أزمة التشغيل والبطالة وفق مقترحنا في الموضوع.
6. التوافق حول مدونة الشغل لجعلها في مستوى تطلعات عمالنا وأجرائنا وفي مستوى مواجهة التحديات المرتقبة أمام عالم الشغل.
7. الزيادة في الأجور والتعويضات وتسوية ملف الترقية الداخلية لعموم الموظفين.
8. ترسيم كل المؤقتين.
9. توفير الحماية الاجتماعية والصحية وتعميمها ودمقرطة المؤسسات الاجتماعية وتوفير السكن للأجراء.
10. إصلاح نظام التقاعد ومراجعة النظام الضريبي على الأجور.
11. توفير التكوين والتكوين المستمر لفائدة الأجراء.

ورفعا لكل خلط أو غموض قد يستهدف إذكاء التدليس على مواقفنا الوطنية من طرف البعض، نعلن استعدادنا كطبقة العاملة للتضامن الفعلي والحقيقي، الشمولي لا الاختزالي والذي يتطلب بداية ونهاية سن سياسة وطنية تستهدف اقتسام الثروة الوطنية بشكل عادل ومنصف وتمكن عاملاتنا وعمالنا وعموم الأجراء من شروط الاندماج في هذا التضامن.

شكرا السيد الرئيس، واسمحوا لي إخواني، أخواتي إن أطلت. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الآن في إطار طلب الإحاطة الكلمة للسيد المستشار جمال بن ربيعة عن الفريق الاستقلالي.

السيد المستشار جمال بن ربيعة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين.

السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

سبق للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تقدم بسؤال أني حول الأسباب التي تحول دون الوصول إلى توافق نهائي لإنجاح الحوار بين الفاعلين الاقتصاديين وأطراف الانتاج والحكومة والنقابات، سيما وأن المركزيتين النقابيتين قد دعتا إلى إضراب وطني شامل وعام يوم 25 من الشهر الجاري، إضافة إلى ارتفاع وثيرة الاضرابات القطاعية وما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية مثل إضراب عمال النظافة مع ما خلفه من انعكاسات سلبية، فضلا عن الاضراب الذي يخوضه عمال الموانئ مكتب استغلال الموانئ بميناء الدار البيضاء الذي يعتبر الرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الوطني، بل القلب النابض له، كما نتمنى أن تجيب الحكومة على هذا السؤال حتى يتسنى فتح مجال النقاش والحوار بين المجلس والحكومة، اعتبارا لتكوين وتركيبة المجلس، زيادة على اطلاع الرأي العام الوطني عما يجري بالبلاد، حيث أننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الحل الناجع لكل المشاكل التي تشكو منها بلادنا لا يتم إلا عن طريق الحوار ومد الجسور والسلام.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية في إطار طلب الاحاطة.

المستشار السيد محمد الفاضلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين

في إطار الفصل 128 من القانون الداخلي، وجدت نفسي مضطرا لأتدخل في بداية هذه الجلسة في إطار المادة 128 من القانون الذي ذكرت لنعلن باسم فريقنا عن تدمرنا وسخطنا على ما آل إليه الوضع في ميناء الدار البيضاء، وعلى ما آل إليه الحوار بين عمال ومستخدمي مكتب استغلال الموانئ والإدارة مما لم يسمح للعديد من البواخر لإفراغ حمولتها وخصوصا تلك المحملة بالقمح والمواد العلفية كان الهدف من استيرادها تنفيذ السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في التخفيف من آثار الجفاف الذي ضرب بقوة هذه السنة العالم القروي، وتضرر منه بالخصوص هذا العالم أي العالم القروي، وصاحب الجلالة نصره الله اعلن وبرمج تضامنه الفعلي مع العالم القروي ابتداءا من اليوم بالقيام بزيارته إلى مختلف المناطق الوطنية تضامنا مع هذا العالم، ونحن في الحركة الوطنية الشعبية لا يمكن أن نتفرج على مثل هذه الأوضاع، ولايمكن لنا أبدا أن نشارك في مؤامرة الصمت، بل سنكون من السباقين لفضح أمام الرأي العام الوطني كل من يسير في الاتجاه المعاكس لمصالح المواطنين لحسابات ضيقة سواء كانت من هذا الجانب أو من ذاك، وسنتصدى لكل العابثين بمستقبل ابناء هذا الوطن، وكل من يحاول عن قصد أو عن غير قصد زعزعة الأمن والاستقرار اللذين ينعم بهما وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، لذا، من الواجب على الحكومة أن تتحرك بالسرعة المطلوبة لإنهاء هذا الوضع الشاذ بما يخدم بلدنا سواء في إطار مجلس الحوار الاجتماعي أو في حوار مباشر مع المركزيات النقابية أو بالطرق التي تراها مناسبة وفي أسرع ما يمكن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.السيد المستشار السيد اللبار.

السيد المستشار سعيد اللبار :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

أيها السادة الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

ينص برنامج محاربة الجفاف على استيراد 52 مليون قنطار من القمح، والخطير في الأمر أن البواخر العديدة المكلفة بالشحن توجد اليوم بأعالي البحار، ولم تستطع الدخول إلى ميناء الدار البيضاء بسبب الإضرابات وما أدراك ما الإضرابات، لتثقيل، يقومون بها العمال، هذه العملية تكلف اليوم الدولة الأموال الطائلة والحكومة نائمة، غائبة علما أن البواخر مكرية بالملايين ديال الدولارات، ومخلصة بالعملة الصعبة سبحان الله العظيم واش هذه البلاد شايط عليها العملة الصعبة هذه الدوفيزات وهذه العملة الصعبة باش نعطيوها إلى الغير قالوا ما قدك شاي الفيل زد حتى الفيلة.

السيد الوزير الأول كان صرح والتزم باسم الحكومة أن هسيعمل من أجل مصلحة هذه البلاد، هل هذا هو الالتزام؟ فالمعامل الآن بسبب الاضرابات المتوالية تغلق أبوابها كل يوم بالعشرات ففي ظرف سنتين من مجيئ هذه الحكومة، حكومة التغيير وما أدراك ما التغيير، فهذا هو التغيير، تم اغلاق حوالي 200 معمل، أما العائلات المشردة فلا تسأل، فحدث ولا حرج، استعملتم كأحزاب مكونة للحكومة كل الوسائل باش توصلوا للحكومة، والحمد لله ها أنتم فيها، للحكم واستعملتم النقابات الموالية، لكم الاستغلال، كل واحد آخويا ولكسون ديالو هذا الشي اللي اعطى الله في السوق، استغلال الطيبوبة ديال الطبقة العاملة والشغيلة، وغنات الحكومة بالبرنامج، وما أدراك ما البرنامج.. برامج هي ضخمة

اللي غدا ستخرج البلاد من الأزمة التي تعيشها أتساءل هل فعلا كانت الأزمة البارحة أم اليوم؟ البارحة بدوها، اليوم كملوها اسمحوا لي السادة المستشارين، اسمح لي السيد الرئيس، لكن البطالة تزداد كل يوم بشكل خطير، المعامل تغلق أبوابها كل يوم، بشكل أخطر، الاضرابات أصبحت في كل القطاعات وبشكل فظيع، أين تريدون يا حكومة التغيير الوصول؟ فاين باغيين توصلوا؟ بهذه البلاد العزيزة علينا جميعا انتم ممثلون الأمة، بالله عليكم هل بهذا الاسلوب يمكن أن نخدم مصلحة البلاد والعباد، ولماذا تقومون بمثل هذه الأعمال ضد هذا الشعب الطيب الذي هو وضع ثقته فيكم، ولكن نتأسف، فكونوا على اليقين أن الله سبحانه وتعالى والوطن والملك سيحاسبكم إن شاء الله بحول الله، الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله، الغريب في الأمر أن الحكومة البارحة كانت تغني أغنية، اليوم ولات تغني أغنية أخرى، ايوه وضحوا لنا بالضبط أشنو بغيتيو، نعرفكم.

(دردشة في القاعة)

فلا داعي أنا أظن أن المواطن المغربي كله فهم، عاق وفاق وفهم بأن ماشي بالندوات، ماشي بالحفلات، والكل يعرف بأن ماشي بالحفلات والندوات وبواسطة عدة مسائل اللي تيخدموها الناس راه فاقت وعاقت، وراه فهمتكم، والغريب في الأمر تطلبون حاليا 25 في هذا الشهر، تطلبون أنتم كحكومة والأحزاب التي هي طرف منكم واليكم وباغيين الاضراب، والحمد لله وهذا الشيء اللي كاين، وهذه الحكومة هذه أي دولة في العالم منين نقاباتها تطلب الاضراب، هي تقول للحكومة.

دردشة في القاعة

هذه عملية ديال فاتح ماي، والطبقة الشغيلة عارفها ما بين 25 وفاتح ماي هذه عملية استقطاب.

وشكرا السيد الرئيس وشكرا السادة المستشارين المحترمين .

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة السيد المستشار المحترم. هناك الكلمة من طرف السيد الوزير في هذا الموضوع.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين

أعتقد بأن هناك قانون داخلي، هناك دستور وهناك قانون يجب أن نحتكم إليه جميعا، الفصل 128 واضح من القانون الداخلي، انه اعطى الحق لرؤساء الفرق في أن يتقدموا باطلاع المجلس ومن خلال المجلس الرأي العام بما أن هذه الجلسة هي جلسة منقولة على الرأي العام، اطلاع المجلس على أمور طارئة من أجل أن تهتم الحكومة بمواجهة ما طرأ وما استجد وما يشغل بال السادة البرلمانيين، وهناك الأسئلة الشفوية التي تعطي الفرصة للأطراف، للبرلمان وللحكومة في أن يتحاوروا وفي أن يتناقشوا وأن يصححوا ويتبادلوا المعلومات فيما بينهم حول قضية كذلك تشغل بال الرأي العام الوطني، فلا يمكن نهائيا ونحن نبني ديمقراطية على تقاليد وعلى أسس محترمة ومسؤولة، لا يمكن نهائيا أن نحول جلسة الاسئلة الشفوية إلى ... والأسئلة إلى نوع من وضع يعني مواقف وقضايا التي يمكن أن تكون موضوع أسئلة وتجيب عنها الحكومة، إذن المقصود هو أن يكون هناك حوار مثمر وجدي لا أن نصعد إلى هذا المنبر ونستغل مقتضيات قانونية ونخرج عن هاته المقتضيات لكي نقوم بالسباب أو بالقذف أو بإصدار النعوت غير مقبولة.

ولهذا بما أن الأشياء طرحت الآن أمام المجلس وأمام الرأي العام، هي مهمة جدا، يعني طرحت قضية الاضراب، هذا نعتبره بأنه شيء طارئ، الاخبار به بالنسبة للمجلس الشيء اللي هو معقول ومقبول، ولكن أي معلومات تتعلق بموقف الحكومة من حيث الحوار، من حيث المطالب المطروحة لا يمنع نهائيا أي مانع من أن تكون موضوع سؤال، من أن تكون موضوع استدعاء مستعجل إلى اللجنة المختصة من أجل تبادل الحوار، من يقبل منا أن يتوقف ميناء الدار البيضاء، وأن تتوقف البواخر، وان فعلا في هاته الظروف الحرجة التي تعيشها بلادنا وهي ما يمكن أن نقول كارثة وطنية وهي كارثة الجفاف، من يقبل أن يتوقف

استيراد القمح أو استيراد العلف، لا أحد يقبل بهذا، ولكن معالجة هذا الملف اعتقد بأنه ليس بالأسلوب الذي يمكن أن يكون يعني مأخذ بدون أن نحيط بجميع عناصر هذا الملف، ولهذا أنا اقترح بالنسبة للقضية المتعلقة باضراب ميناء الدار البيضاء، اعتقد بأنه يمكن للسادة المتدخلين والمهتمين بهذا الموضوع أن يطلبوا، وانا سأبلغ هذا للسيد الوزير المعني بالأمر أن يحضر أمام اللجنة ولو اقتضى الأمر غدا لكي يعطي جميع البيانات ولكي نطوق هذا المشكل ونتعاون جميعا من أجل إيجاد حل لهاته المعضلة، بحيث هذا إذا كانت رغبة، يعني هي رغبة صادقة من أجل الوصول إلى إنقاذ الوضع لا بالنسبة للعمال ولا بالنسبة للإدارة، ولا بالنسبة كذلك للمتعاملين مع هذا الميناء وهم المستوردين والشركات التي تتعامل كذلك مع المغرب في إطار المبادلات التجارية، أعتقد بأنه هذا وضع الذي لا بد أن نتعاون من أ جل أن نجد حلول وأن اقترح بأن يكون هذا الاجتماع اجتماعا مستعجلا، يعني ان اقتضى الحال غدا من أجل اطلاعكم على كل المعلومات وكل البيانات وأن نعمل كذلك على إيجاد الحلول المستعجلة، لأن هاته الوضعية لا يمكن أن يقبلها أي انسان غيور على وطنه وعلى اقتصاده وعلى سمعة بلده، بالنسبة للأمور المتعلقة بالحوار أنا أريد أن اخبركم بأن الحكومة جادة فيما يخص احترام كل الالتزامات التي سبق الالتزام بها في التصريح 1996، وسوف ترون بأن الميزانية التي سوف تقدم لكم المقبلة يعني ابتداءا من 20 أبريل ستضطلعون على أننا أدرجنا ضمن هاته الميزانية كل ما وقع الالتزام به من الناحية المالية في هذا الوقت الذي تعرف بلدنا الجفاف وتعرف مشاكل كبيرة جدا ورصدت الحكومة 650 مليار لمواجهة الجفاف رغم ذلك رصدنا المبالغ اللازمة من أجل تخفيف العبء كذلك على الطبقة العاملة وعلى الموظفين، وهناك رغبة نحن اعتبرنا بأن الاضراب الذي وقع الاعلان عنه هو بمثابة انذار من أجل مطالبة الحكومة بمتابعة الحوار، ونحن فهمنا وعلى هذا الأساس ورغبنا في الحوار وسوف نجلس ولأننا متيقنين بأنه الذين قرروا الاضراب هم ناس ينتمون إلى هذا الوطن ولهم روح المسؤولية ولا يهمهم فقط أن يعملوا الاضراب من أجل الاضراب، لكن من أجل الدفاع عن طبقة يمثلونها ويدافعون عن حقوقها والحكومة تتفهم هذا ولكن في إطار الامكان نحن نعرف بأنه لا يمكن أن نتجاوز الحدود ولكن سوف نجد حلا لهذا، ولهذا هذه الأمور التي نعتبرها بأنها أساسية ولا يمكن أن تكون موضوع مزايدة نهائيا لأن هذه أمور تمس أسس الاستقرار ديال بلادنا وأسس الديمقراطية.

نحن لا يمكن كحكومة أن نقف في مواجهة الطبقة العاملة ولا أن نقمع ولكن في نفس الوقت لا يمكن أن نقبل أن تتضرر كذلك طبقة رجال الأعمال والمستثمرين في هذا البلد لأن هناك كلهم يعتبرون الاطراف للانتاج كلهم تيخدموا من أجل تنمية الاقتصاد الوطني، فالحكومة تاخذ العصا من الوسط ولا بد أن تحافظ على هذا التوازن ولكن لا بد أن يحترم كل القانون وأن يحترم حقوق الآخر، ولهذا أنا أطلب بأن بهاته الروح الوطنية يجب أن نتصرف وأن أدعو السادة أعضاء المجلس المستشارين الذين هم يتميزون، بأن يكونوا هم في الميدان، في القطاعات الاجتماعية، في القطاعات الاقتصادية، في المجالس الجماعية، هم أكثر من غيرهم الذين سيكونون يساعدون على أساس الوصول إلى حل والتوسط من أجل الوصول إلى حلول لهاته المشاكل التي نعرفها. فهناك إرادة، ما دام الارادة السياسية متوفرة من أجل إيجاد الحلول، فأنا أعتقد بأنه جميع ذوي النيات الحسنة خصهم ينهضوا في هذا الظرف، ونكاثف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة، فهذه هي الروح التي أريد أن تكون طاغية في هذا الاجتماع ومن خلال هذه المفاهيم أنا أقدر الأطروحات التي قدمت لطرح هاته القضايات في أسلوب انها قضايا طارئة طبقا لمقتضيات الفصل 128 من القانون الداخلي، شكرا للسيدة المستشارة والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

أعتقد السادة أعضاء المحترمين المحترمين أنه طبقا لمقتضيات الفصل 128 لا زلت أتوفر على طلب احاطتين، طلب الاحاطة المقدم من طرف الفريق الديمقراطي وطلب الإحاطة مقدم من طرف ممثل الاتحاد العام للشغالين. التمس من المجلس اغناءا للحوار في إطار طلب الاحاطة الذي هو مقنن والذي هو فيه نوع من اجماع الفرق أن نطبق هذا المقتضى وأن نجعل هذه الجلسة جلسة الاسئلة الشفوية جلسة

شيقة وممارسة الديمقراطية هي ممارسة اخلاق والتزام بالقانون قبل أن تكون غير ذلك إذن استسمح المجلس الموقر، إذا سمحتم كاين عندنا طلبين للاحاطات، هلا يرى المجلس في أن نستمر في طلب الاحاطة وبعد ذلك ننتقل إلى نقط نظام، إذا سمحتم،

الكلمة للسيد رئيس الفريق الأخ السي سعيد التدلاوي .

(دردشة في القاعة)

نلتمس من الاخوان الله يجازيكم بخير النقل راه مباشر، احنا ليس لنا في هذا المجلس ما نسكت عنه، نلتمس نعطي الكلمة للمستشار في إطار طلب الاحاطة وبعد ذلك للسيد المستشار باسم الاتحاد العام للشغالين، وننتقل إلى نقط نظام، ولا نضيع الوقت، لكم الكلمة السيد المستشار .

السيد المستشار عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

لا زلت أطلب نقطة نظام لكون مجرى المناقشة خرج عن القانون، فاعطاء الكلمة للحكومة هي في نفسها انتهاك بعد للقانون، اطلب ..

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، إذا كنتم تتمسكون بنقطة نظام نلتمس منكم احتراما لزميلكم، فستتخدوها من بعد مباشرة إذا لم يكن هناك مانع.

السيد المستشار سعيد التدلاوي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

في الحقيقة سأتدخل في إطار نقطة نظام.. آه، في إحاطة المجلس، في إطار الفصل 128 وبكل صراحة كفريق ديمقراطي مسؤول ما غادي شاي نسيس هذه القضية وسأكون جد مختصر.

السيد الرئيس ،

الفريق الديمقراطي تقدم، وهنا أتمنى أن الحكومة يمكن لها من بعد ما تكمل الاحاطة أن تجاوبنا تقدمنا بأسئلة آنية في هذا الموضوع ديال الميناء، إلا أنه نعرف السؤال الآني يتقدم للرئاسة، الرئاسة تحيله على الحكومة، وهنا يبقى الاختيار عند الحكومة، هل تقبله أم لم تقبله؟ الاسئلة هاهي، تقدمنا بها لوزير التجهيز من بعد ما جاءتنا اللائحة ديال الوزراء المتغيبين، لأنه أصبحت سنة حميدة عندنا في هذه الغرفة، ما كان شاي معهم وزير التجهيز، وبمجرد ما توصلوا بالسؤال بقدرة قادر يمكن لي أن أكون خاطئ جاءتنا أنه سيتغيب، وجهنا للوزير الأول وهو يحيل على من بغي، كذلك ما كان شاي الجواب، على كل كنشكر الاخوان الذين تدخلوا وفي إطار هذه نقطة نظام إلا أنه هناك بعض الأمور تقنية ما غادي شاي نتطرق انا السيد الرئيس للأمور التي تطرقوا لها الاخوان، ولكن الحالة الآن في الميناء بحكم نحن أصحاب المهنة وأولاد الدار البيضاء وعارفين ميناء الدار البيضاء راها مدينة في وسط مدينة، ولهذا، السيد الرئيس.

الحالة الآن التي يعيشها الميناء نحن نتمنى بقلب خالص أن الحكومة تجد حلا في أقرب وقت مع الطبقة الشغيلة ونحن نعرفهم في الميناء تمارة اللي كيضربوا هذوك الناس والخدمة التي يأدونها وما تيتخلص شاي عليها والوعود التي أعطيت لهم وإلى الآن لم تنفذ، ولهذا، الذي هو خطير - السيد الرئيس- هو أنه من بعدما يتفاوضوا معهم وترجع الحركة لعملها، حاليا في الساعة 3، بلغنا أنه باقي كاين 47 باخرة اللي واقفة، احنا البارح ماشينا اجتمعنا مع مكتب الموانئ قبل ما نجيو نعمل السؤال، وعملنا دراسة تقنية وطلبنا منهم، نظرا في هذا البرنامج ديال اغاثة الماشية ومحاربة آثار الجفاف، كاين ما يزيد على 10 بواخر، حمولتها تفوق 70.000 قنطار من الأعلاف للماشية من أجل إغاثة الماشية، طلبنا منهم وأنا أتوجه للسيد الوزير الأول من هذا المنبر -طلبنا منهم- الطريقة كيفاش كيدخلو الباخرات، لان دابا 47 باخرة إلى حد الساعة 3 وباقي الاضراب، باقي غادي، وما عرفنا شاي اشحال غادي تزاد من باخرة، اشنو باش جاوبونا، قال لك آسيدي احنا البواخر غادية تدخل حسب الأولى بالاولى لماجينا نبحث على ذوك البواخر اللي داخلة باش تغيث الماشية هي الأخيرة، قلنا لهم الحديد والعود وهذا منطق يمكن له يصبر، والعلف يدخل، قال لك هذا الكلام ما تهدروش معنا، ما نفهموه شاي، احنا نتوجه الله يخليكم، حاولوا تفكو هذا المشكل، أما فيما يخص الدعم أنا أقول ما كاين دعم، وانه واحد

الأخ قال 55 مليون قنطار، 57 مليون قنطار فيها 43 مليون قنطار ديال القمح الطري، الدولة قالت الحكومة قالت أنها دعمت بـ 6 مليار ونصف، هذا خطأ، لأن الحكومة كتجيب الزرع بـ 115 فرنك، تأخذ عليه ضريبة في الديوانة 25 فرنك، كتبيع للمستهلك بـ 225 فرنك، غادي تدخل 6 مليار و 800 مليون ديال الدرهم بمعنى هي غادي تشيط لها 300 مليون درهم، إذن ما دارت خير في الفلاح، على الأقل نصفوه وخليوه يراقب، وعاوتني المضاربين ما يدخلو شاي لهذه المسائل، وراه المضاربين كيوجد راسهم في المرسى، وراه الأمور .. راه هذه الطبقة العمالية راه دارت خير في قطاع العالم القروي، باش محاط المجلس علما بهذه الطريقة، وباش الناس تكون عارفة الواقع الحقيقي المر الذي نعيشه، كن اعطيتم ذاك 6 مليار و 800 وزدتم عليها 6 مليار ونصف وحتى، غادي نقول الحكومة عملت مجهود، أما هنا راه ما كاين مجهود وما نبقاوشاي ندرق الشمس بالغربال. وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة في إطار نقطة نظام للمستشار السيد عبد السلام بروال، تفضلوا.

السيد المستشار عبد السلام بروال :

شكرا السيد الرئيس

السيدين الوزيرين

الزملاء،

أن آسف أن آخذ الكلمة في نقطة نظام، ولكن آسف كذلك نحن كبرلمانيين، كمستشارين في قضايا برلمانية، برلمانية نأتي وفوق طابق من ذهب، نعطي الفرصة للحكومة باش تجي لهذا المنبر وتدير لنا درس فاش، في التشريع، في احترام القانون، في احترام تطبيق مقتضيات النظام الداخلي، أنا آسف، اكيد السيد الوزير، ماقلتهم انا اسانده واشاطره رجعتمونا إلى الصواب، ما كان علينا ان تمر هذه الجلسة في هذه الطريقة هذه، ولكن لماذا؟ وهنا مع احترام للزميل السيد رئيس الجلسة أواخذه لكون الجلسة منذ بدايتها لم تنطلق على صواب، أعطيت الكلمة، الوقت اللي بغى يهدر الانسان، وفي جميع المواضع، الفصل 128 واضح جدا وهو ما أشار إليه السيد الوزير، لذلك نحن آسفون على هذا التسيير،

ثانيا : الموضوع الذي نحن بصدده طرحناه نهار الخميس في اللجينة المكلفة بالأسئلة الشفوية وأكدنا على ضرورة الاتيان لهذه المنصة، برلمانيين وحكومة لكي نناقش موضوع الاضراب، المغاربة كيعرفوه كاملين، خصنا ناقشوه نعطيو الفرصة للطبقة العاملة، لجميع السادة المستشارين يجيو لهذه المنصة يعرفوا بموضوع الاضراب، أو نعطيوا كذلك الفرصة للحكومة كذلك لتاتي إلى هنا لكي تجيب، نحن في جلسة الأسئلة الشفوية، هي جلسة بالأساس موجهة للرأي العام الوطني، لكن مع الأسف الشديد الحكومة لم ترد أن تستجيب، ولكن اليوم اشنو كنعيشو؟ نعيش ليست جلسة الأسئلة الشفوية، أبدا، جلسة لموضوع معين وهو الاضراب، فنحن آسفون جدا على هذا لكون زميل من الزملاء اخذ الكلمة يمكن شيئا ما زاغ عن الموضوع نسبيا، واخذناه، ولكن الزملاء اللي جاؤوا إلى هنا وتكلموا حتى عياو، حتى واحد ما قال لهم حتى شي حاجة.

لذلك، السيد الرئيس.

أنا أظن بأن خصنا نرجع للصواب وان نطلب من جديد وأترجى الزملاء من جديد أن تاتي الحكومة اليوم وتفتح المجال لجميع السادة المستشارين الذين يريدون اخذ الكلمة في موضوع الاضراب لكون هذا الموضوع هذا إذا عولج اليوم يمكن سيكون فيه الخير للقدام، ان تأتي الحكومة وتجيب وتقول الإضراب شرعي، وهؤلاء الزملاء الذين يطرحونه أناس وطنيين مخلصين، فعلا لماذا لم تستجب لهم قبل طرح سؤالهم؟ ماهو المانع؟ اتفقنا على هذا الموضوع، في إطار الحوار، اتفقنا على هذا الموضوع، لذلك مرة أخرى أنا اتأسف على هذه الطريقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم. أعتقد أنه في إطار نقطة نظام ... آه في إطار طلب الاحاطة لا زال متدخل واحد باسم الاتحاد العام للشغالين الاخ المستشار السيد العلوي تيتنا له الكلمة في اطار طلب الاحاطة.

السيد المستشار محمد تيتنى العلوي:

شكرا الأخ بروال،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

الأخت، الإخوان المستشارين،

في الحقيقة جد متأسف أنني آخذ الكلمة في هذه ... من بعد هذا الجو الذي مر بين الاخوان المستشارين، أنا أردت أن أوضح بعض النقط قبل أن أدخل في إطار كلمة الاحاطة أولا هذا سؤال آني، وهو وضع للحكومة في إطار الاضراب الذي كانت تقوم به المركزيتين النقابيتين للاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالميناء، وكان ضروري أنه بما أن الحكومة لم تستجب لهذا السؤال الآني، كان بالضرورة وبمسؤوليتنا جميعا أنها تكون احاطة في هذا المضووع هذا، الذي أريد تأكيده هنا هو أننا نقابات الاتحاد العام للشغالين، نحن لسنا نقابات حزب من الأحزاب ولا نقابة الحكومة، نحن نتواجد داخل مجلس المستشارين في انتخابات وطنية حرة تمثل الطبقة الشغيلة، احنا ما داخلين شاي باسم حزب الاستقلال أو باسم الاتحاد الاشتراكي في الاخوة الكونفدرالية الديمقراطية، احنا داخلين باسم النقابات ديالنا داخل هذا... اذن هذه المزايدات التي ستبقى بيننا ديال هذا أو أنا أسانده أو ما كنساند شاي الحكومة أو كذا... بالطبع إذا اعلنا نحن اضراب عام يوم 25 هو نتيجة لماذا ؟ نتيجة للاضرابات القطاعية التي شاهدها المغرب مدة سنين أي من بعد توقع التصريح المشترك ديال فاتح غشت 1996، الذي كان بارادة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، لايجاد أو للدخول إلى عهد جديد على التفاوض، عهد الديمقراطية، عهد الحوار، عهد الشراكة، ولكن لما ألقينا أن الحكومة لم تستجب لهذا الاتفاق الذي هو مفروض عليها، كيف كان مفروضا علينا كنقابات، بالطبع انطلقنا إلى عمل النضال، والنضالات التي كانت، لا في التعليم، لا في البلديات، لا في الفلاحة، لا في جميع القطاعات، لا في القطاع الخاص اليوميات والاضرابات نظرا للتعسفات، كاين الطرودات كاين توقفات، كاين محاكمات، إذن هذا الشيء الكل يعرفه ولا سيما اللي تيعرف أكثر هو مجلس المستشارين، لأن مجلس المستشارين يتكون من جميع الأطراف ديال الاجتماع وديال الاقتصاد في البلاد، هما أدرى من غيرهم بما يجري داخل البلاد، فلهذا ايلا حقيقة إذا اعلنا على إضراب عام دايل 25 أبريل هذا ما هو إلا استجابة للضغوطات والتظلمات ديالل الطبقة الشغيلة التي تعيش في هذه البلاد، وهذا ما هو إلا عمل نضالي باش نبلغ المأساة التي تعيشها الطبقة الشغيلة في هذه البلاد، عندما نتكلم عن رصيد الشغل راه رصيد الشغل تقلص بكثير في هذه البلاد، راه الآن المشكل الخطير في هذه البلاد ماشي هو ان معطل مالاقي شاي الخدمة، ولكن الخطير هو أن الانسان بنى حياته على واحد الأجرة وفي الغد أصبح بدون أجرة، وأصبح في الشارع، وأصبح متشرد هو وعائلته، هذا هو الكلام الذي يجب أن نتناقش فيه، الذي نناقش فيه هو أننا لا يمكن اطلاقا باش تجي مدونة الشغل ولم يحصل فيها اتفاق، وهذا التزام الحكومة في إطار التصريح المشترك ديال فاتح غشت والذي حضر فيه جميع النقابات، والذي وقعته جميع النقابات واللي المجتمع المدني كله تبناه، فلهذا، هذا كله كلام -السيد الرئيس اسمح لي لأنني انفعل لأنه بدأت واحد العدد ديال المزايدات في هذا الكلام وفي هذه الأمور- لهذا ما يجري في الميناء الآن هو نعتبره احنا كمسرح داخل النقابات، إنها قضية اللامبالاة من طرف الحكومة، وهذا قلناه في الأسئلة الشفهية التي وضعناها ماشي غير على ا لميناء على جميع المؤسسات ديال الدولة اللي أصبحوا الناس اللي كيسيروا هذه مؤسسات الدولة يعتبرون أنفسهم أنهم يسيرون مؤسساتهم من جيبهم، إذن لا يعقل 6 أيام ديال الاضراب وبالطبع كيف جاء في كلام بعض الاخوة راه داخلين للميناءات الاخرى، موانئ المغرب كلها ستتوقف، إذا لم تتم الاستجابة راه غدا الموانئ كلها ستتوقف ديال المغرب كله، لأنه لا يعقل أن مدير ديال ميناء ... مدير ديال الموانئ جالس ويتحدث مع من بغى، ويتناقش مع من بغى ويعطي المطالب كيف ما بغى، ولمن ما بغى، هذا هو اللي تيخصها تشعر به الحكومة، تشعر به الحكومة لان هذا شيء خطير لأن شخص يدير مؤسسة عمومية، يعمل فيها ما يريد إذن هذا بالنسبة لينا تنبه الحكومة على أساس أنها تيخصها تتبنى الموضوع وتحل المشكل، ماشي اننا عاد نفتح حوار وعاد نعطيو للوزير، ان من اليوم يتفتح، هذا

المشكل هذا ويتحل هذا المشكل، باش الناس تستمر في عملها، ولهذا هذا هو -واسمح لي السيد الرئيس، ويسمحوا لي الاخوة المستشارين- إذا كنت انفعلت شيئا ما، لأننا عارفين علاش ننفعل في هذه البلاد احنا اللي حسين، قال لك كا كيحس بالمزود إلا لمضروب به- وشكرا .

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السادة المستشارين،

هناك -اسمحوا لي- السيد الرئيس كاين هناك ... السادة المستشارين كاين هناك جلسة الأسئلة الشفهية، ان الرئاسة طبقت بحذافرها طلبات التي تقدمت في رطار فصل 128 من طلب الاحاطة هو منصوص عليه في الفصل 128، الرئاسة لم تمارس أي رقابة لأن فصل 128 لا يعطي للرئاسة أي رقابة، والرقابة معطاة لصاحب طلب الاحاطة، فإطار النظام الداخلي موضوع ومحدد في هذا الإطار، ألتمس من المجلس الموقر، واستسمح السادة المستشارين أن ننتقل إلى الأسئلة الشفهية...

(الدردشة في القاعة)

إذا مسحتم كاين السيد الوزير .. كاين نقطة نظام السيد المستشار السي أحمد التويزي والسيد الوزير من بعده. تفضل آسي أحمد التوزير.

السيد المستشار أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس

نقطة النظام ديالي في الواقع ستتجه بالخصوص فيما يخص هذه الجلسة، والمسائل التي لاحظناها وقالها السيد المستشار المحترم مولاي عبد السلام بروال.

أولا فيما يخص هذا القانون الداخلي فهو واضح، فصله 128 فيما يخص إحاطة علم المجلس من طرف أحد المستشارين فهذه المسألة هي برلمانية، برلمانية، ولكن إعطاء الكلمة للحكومة احنا ما عندنا مشكل في طلب الديمقراطية والانفتاح ما كاين حتى شي مانع إذا اعطيتم للحكومة الكلام فيما يخص هذا الموضوع اللي هو برلماني -برلماني، ولكن المسألة التي لا نسمح بها هو أن ناتي إلى البرلمان ولا نسمح لأي أحد أن يعطينا دروس فيما يخص ما يجب أن نقوم به داخل مجلس النواب في التشريع، لا نسمح للحكومة باش تعطينا هنايا دروس، بالاحترام الكامل للسيد الوزير على أن البرلمانيون المستشارين، فهم لا يستغلون المنصة، ماشي كنستغل المنصة، هؤلاء الناس جاؤوا بتفويض من الشعب، الشعب هو الذي فوض لهم باش يجيو للمنصة ويتكلموا على هموم المواطنين ومشاكل المواطنين، ماشي استغلال ديال المنصة أو ما شبه هذا الكلام، إذن فكلام الحكومة في الواقع فهو شيئا ما على اللياقة وصنفت الحكومة المتدخلين إلى صنيفين، صنف يتكلم راه ذاك الشي اللي قال مزيان.

صنف آخر هذا الكلام ماشي هو، هذا ماشي كلام، إذن فيما يخص الدستور براسو، الدستور اعطى لهؤلاء المشرعين، اعطنا كبرلمانيين الحصانة لكي نستطيع أن نتكلم أن نقول ما نحس به، ما يحس به الشعب بدون خوف، بدون ضغط من الحكومة، ما كنسمح شاي للحكومة باش تجي تعطينا الدروس في هذا الموضوع، ونتمنى أن تكون اللياقة وأن يكون الاحترام واجب، لكن الاحترام يكون الاحترام متبادل ما بين الحكومة وما بين هؤلاء الناس الذين يمثلون الشعب، الذين جاؤوا لهذه القبة بتفويض من الشعب، ماجاو شاي عبثا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير في إطار نقطة نظام.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين.

أردت أن أذكر السيد المستشار بأنه فيما يخص السؤال الذي تكلموا عليه على أنه يتعلق بطرح قضية الاضراب العام، فعلا كان سؤال آني، ولكن اليوم في هاته الجلسة كانت الحومة محددة جلسة للحوار من بعدما استدعت المركزيات النقابية المعنية، الساعة الرابعة،

اليوم، ولهذا لا يمكن نهائي للسيد وزير التشغيل الذي هو المشرف على هذا القطاع أن يكون في الاجتماع ، ثم في المجلس، ولكن هو مستعد كما قلت إذا ما كانت شاي جلسة عامة يكون كذلك في إطار اللجنة المختصة أو في الاسبوع المقبل يمكن أن تعطى ايضاحات في هذا الموضوع.

السيد الوزير:

السادة المستشارين المحترمين،

بغيت نذكر غير السيد المستشار بأن الدستور يقوم على التوازن ما بين السلط، والتوازن ما بين السلط هو أساس الديمقراطية، ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فلا يمكن نهائيا أن تعطى للسلطة كامل الحق في أن تطرح أشياء تهم سلطة أخرى ولا تعطي الإمكانية لتلك السلطة أن تجيب، لا يمكن، بحيث القانون واضح إذا كانت الامور برلمانية- برلمانية، أنا متفق معك ولكن عندما يتجاوز الأمر لاسماع أمور ترتبط بالحكومة وأمام الرأي العام، فأنتم كمنتخبين لكم غيرة على الديمقراطية، أنتم تدفعون الحكومة إلى أن تحدد موقفها وأن تجيب، فإذن مسألة التوازن ما بين السلط هي أساس الديمقراطية في بلدنا مع إضافة فصل السلط كذلك، فصل السلط هو كذلك من أسس الديمقراطية، فالحكومة لا يمكنها نهائيا الا أن تحترم هذا القانون، والقانون الداخلي هو ميثاق ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في عدة فصول تهم الحكومة كذلك، فإذن احترامه يجب أن يكون من الطرفين لكي نحافظ طبعا على هذا التوازن الذي قلته لكم الذي هو عليه تنبني ديمقراطيتنا، أنا لا أتهرب فيما يخص الأمور التي طرحت يعني ولو يمكن نتجاوز مقتضيات فصل 128 في الأمور التي تكون فيها المصلحة يعني تيمكن يكون تسامح فيما بيننا ونغض الطرف ولكن كما قلت لكم باش نعطيو للأمور كل الحق ديالها خص جلسة خاصة يكون السؤال المحوري مثلا غير في هذه النقطة هذه ونطرح العلاقة ما بين النقابات مثلا والحكومة أو العلاقة ما بين النقابات وأرباب العمل، الوضع الاجتماعي إلى غير ذلك، يكون السؤال محوري ونعمق فيه النقاش لكي نتوصل إلى نتائج التي ستكون مفيدة بالنسبة لبلادنا،

إذن، نحن حكومة، نسعى دائما إلى المحافظة على الحوار، الحوار مع النقابات، مع الأحزاب، مع الأغلبية، مع المعارضة، لا بد ..ضريبة الديمقراطية لا بد أن نؤديها هذا شيء طبيعي، لابد أن نكون موضوع تهجمات من هذا أو ذاك، ولكن الرجل الديمقراطي هو الذي يمكن له أن يسمع الذي يعجبه أو الذي لا يعجبه، فنحن مستعدين نسمع الذي يعجبنا والذي لا يعجبنا، وإذا كان شي خطأ نقوله ونعترف به، ولكن ظروف بلادنا كل واحد يعرفها والامكانيات المحدودة ديال البلاد نعرفها جميعا، فنحن في إطار ذاك 15٪ التي تبقي من الميزانية رحنا نتصرف باش كل الطبقة يمكن لنا نرضيوها ولكن في نفس الوقت نقول خص يكون تضامن ما بين الجميع على أساس كل واحد يتحمل قسط من أعباء البلاد ما يكون شاي حيف يعني طبقة وتستغني على حساب طبقة أخرى هذا مبدأ من المبادئ ندافع عنه، تناديو عليه الثمن، ولكن احنا متيقنين بأنه سننجح في النهاية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

أعتقد .. السادة المستشارين، الأخت المستشارة أنه مهما كانت الانتقادات، ومهما كانت ولاية للفصل 128، فإننا نسجل أن هذه الظاهرة صحية التي انتجت حوارا إيجابيا وصل إلى الرأي العام وأدى إلى تفعيل هذا المجلس.

الآن ننتقل إلى مقتضيات الأسئلة الشفهية الآنية، ويتعلق الأمر بأسئلة آنية موجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري تتميز هذه الاسئلة بوحدة الموضوع، نقترح على السيد الوزير الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة معا.

السؤال الأول حول تنفيذ برنامج محاربة آثار الجفاف للمستشارين المحترمين السادة عبد الحق التازي- محمد بن عباس حسون- أحمد القادري. الكلمة للمستشار السيد محمد بن عباس حسون لبسط سؤاله.

السيد المستشار محمد بن عباس حسون

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أتشرف بتقديم السؤال الذي وضعته والأخوين الأستاذ السي عبد الحق التازي والأستاذ السي أحمد القادري. وقبل ذلك، اننا في الفريق الاستقلالي نتمنى عاليا الرسالة الملكية الموجهة للشعب المغربي في 2 أبريل الحالي والتي تعبر عن الاهتمام المولوي والعناية المتناهية بالوضعية الصعبة التي يعيشها وطننا عموما والفلاح والوسط القروي خصوصا بسبب جفاف موسم هذه السنة إضافة إلى موسم السنة المنصرمة، ونستبشر خيرا كذلك بما اعلنته الحكومة من خلال مذكرة السيد الوزير الأول وما عبرت عنه من انشغالاتها بمحاولة ترجمة الرسالة السامية وبلورتها في 7 عناصر وأكدت أنها ستنجزه تحت شعار التضامن الوطني مع العالم القروي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن غرضنا من السؤال هو تحسيس الحكومة بأن العبرة ماشي بالبرامج، ولكن انطلاقا من التجارب السابقة نؤكد أن العبرة بالإنجاز، أولا وقبل كل شيء حتى إذا لم يكن كليا فليكن جزئيا.

ثانيا: نريد من هذا البرنامج المواجهة والتطويق ديالنا الانهيار الذي عم أثمان الماشية وملاحقة الانتصار الذي عم ساكنة البادية.

ثالثا: نلح ضمن هذا البرنامج على إدخال كميات ملائمة للطلب بالنسبة للشعير المحدد ثمنه في 130 درهم، لأنه يتجاوب مع حاجات الانسان في تغذيته وتغذية دواجنه وماشيته والاليف أن باقي المخلوقات التي تتعايش معه .

رابعا: أن تعجل الحكومة ضمن البرنامج بانقاذ الماشية ولو بالتدريج بإدخال المواد المنقذة للماشية ولو بالتدريج عبر تزويد السوق وليس بالتوزيع أو بأي أسلوب آخر قد يثير نوعا من الهلع على أساس نوعية صغار الوسطاء وعدم إتاحة الفرصة لتخزين البضاعة بقصد الاحتكار والرفع من الأثمان وأن تخضع عملية التزويد لمعيارية القطاع الحيواني وتنوعه.

خامسا : نلح على الحكومة أن تتم عملية توزيع البرنامج لإحصاء السكان، أن تخضع ... والكثافة السكانية وأن لا للتقسيم الجماعي لسنة 1992، لأنه تقسيم انتخابي له مراميه وأغراضه .

سادسا : أن يكرس مفهوم التضامن الحقيقي بالنسبة لقضية الديون، الديون إذا كانت غير عادية الجدول راه ما كاين تضامن، وانتم تعلمون -السيد الوزير- أن هناك ديون استهلكت ولا إرادة للفلاح في ضياعها، مثلا مثلا البذور وما يرافقها من حرث وتسميد وإعفاءه من فوائدها وراس مالها وكذلك الشأن بالنسبة لشراء أراضي الدولة.

سابعا: بالنسبة للغابة على الأقل نحاول أن نستدرك ذاك الباقية التي هي باقية عن طريق توظيف حراسة، تعويض الحراس الذين من 83 واحيلوا على المعاش ما بقاو شاي يتعاود. وأخيرا -السيد الوزير- ان يتم الاحتياط أو كيف سيتم الاحتياط في عملية الصرف، واش غادية عملية الصرف في بلادنا هي التي تعوض وهي التي تعرقل جميع البرامج سواء التي لها طابع استثنائي بحال هذا، أو طابع عادي أو طابع لامد متوسطة أو طويلة، اشكون اللي غادي يتولاها لأنها عملية معقدة جدا من الذي سيتولاها، هل ستتوزع على المستوى القطاعي أم غادي نزل الحوش عند رؤساء الجماعات، كيف ستواجه الحكومة جهاز المراقبة المالية لأن مسؤولي هذا الجهاز يكاد.. ما عندهم شاي ارتباط بهموم الوطن أو حتى بهموم الحكومة نفسها، لم يهمهم واش احنا في حالة استعجال أو في حالة عادية أو لا ليها يجمع. نظرا لمحدودية الوقت والموضوع خطير وكبير وهذا. أكتفي بهذا القدر. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة لصاحب السؤال الآني الثاني حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من آثار الجفاف وهو للمستشار المحترم السيد ادريس الراضي لكم الكلمة السيد المستشار .

السيد المستشار ادريس الراضي

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

أولا نتأسف على عدم حضور السيد وزير الفلاحة وكنا نود أن نتابع النقاش معه، وخصوصا أن هذا الموضوع، موضوع الجفاف يشغل بال الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للحد من آثار الجفاف ودعم البنيات التحتية للعالم القروي ومعالجة مشكل مديونية الفلاح، إلا أن كل هذه الإجراءات تبقى ظرفية وغير كافية لمعالجة الأزمة التي يتخبط فيها الفلاح المغربي، ولكل هذا نسائلكم -السيد الوزير- فهل تعتقدون أن هذه الإجراءات قادرة على إخراج الفلاح من الظروف المزرية التي يتخبط فيها؟

وهل تتوفر الحكومة على مخطط واضح لتنفيذ هذه الإجراءات؟ بل هل هناك تصور جديد لمعالجة جذرية بعيدة عن منطق المساعدات والهبات الذي لم يعط أي نتائج فعالة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

فيما يتعلق بملاحظتكم عن تغيب السيد وزير الفلاحة، اخبركم أن الرئاسة توصلت من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان برسالة تخبر أن السيد وزير الفلاحة يرافق جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الجولات الميدانية التي يقوم بها لبعض الأقاليم المتضررة من الجفاف، وكذلك اخبرت الرئاسة بأن الأسئلة المتعلقة بقطاع الداخلية ستؤخر إلى الجلسة المقبلة نظرا لأن السيد وزير الداخلية يوجد كذلك ضمن الوزراء المرافقين للجولات التفقدية التي يقوم بها جلالة الملك للإشراف على تنفيذ برنامج محاربة آثار الجفاف.

إذن السؤال الثالث الذي وقع ضم في شأنه هو يتعلق بسؤال للسادة المستشارين وأقول وقع الضم في اطار تطبيق قاعدة الضم وهو موجه من طرف المستشارين السيد سعيد التدلاوي - محمد السلامي- السيد ابراهيم السالمي- محمد البطاح- عمر ادخيل.

الكلمة لأحد المستشارين لطرح السؤال. الكلمة للمستشار الأستاذ السلامي.

السيد المستشار محمد السلامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

زملائي المستشارين المحترمين

السيد الوزير،

سؤال كما أخبرتم عنه السيد الرئيس يتعلق بسؤال آني موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول ظاهرة الجفاف.

يتتبع الرأي العام الوطني باهتمام كبير التعهدات التي التزمت بها الحكومة لمواجهة آثار الجفاف التي يعاني منها العالم القروي في الوقت الراهن، ومن البديهي أن التضامن مع العالم القروي الذي اتخذ شعارا لانجازه البرنامج الذي أقرته الحكومة يتطلب تعبئة جميع الجهات المعنية، ومن هذا المنظور نود أن نسأل سيادة الوزير عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الآثار السلبية للجفاف ومضاعفته على الاقتصاد الوطني، وكذا عن الآليات التي وضعتها لتنفيذ البرنامج الاستعجالي المعلن عنه والذي يتمحور كما هو معلوم حول عدة نقط:

1. تزويد المناطق المتضررة بالماء الصالح للشرب
2. إغاثة وانقاذ الماشية
3. معالجة مديونية الفلاحين
4. استيراد الحبوب وتسويقها في العالم القروي
5. خلق مناصب شغل في العالم القروي.

السؤال الثاني: كما نتساءل عن الكيفية التي سوف يتم بها توزيع الغلاف المالي المخصص لهذا الغرض. وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من المنصة تفضلوا.

السيد سعيد شباعتو الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أيها السادة المستشارون

في البداية أريد أن أؤكد باسم الحكومة على أن الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس أيده الله إلى شعبه الوفي بتاريخ 2 أبريل 2000 شكلت بما تحمله في مضامينها من عزم مولوي أكيد على إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي وإعطاء البرنامج المزمع تنفيذه بعدا تضامنيا وطنيا شكلت المبراس الذي أثار الطريق للحكومة في إعداد برنامجها منأجل تخفيف من آثار الجفاف، الغلاف الذي رصدت له 6 مليار و 500 درهم أي 650 مليار سنتيم. والذي سينجز في15 شهر أي بداية من أبريل 2000 إلى آخر يونيه 2001، وهنا بغيت نفتح واحد القوس باش نقول للسيد المستشار الذي قال أن الحكومة ستربح 6 مليار و 500 أو 6 مليار و 800، انطلاقا من حسابات التي هي واقعية الحكومة ستستورد 52 مليون قنطار، 31 مليون قنطار من القمح الطري، 10 من الشعير، 5 من الذرة، 6 من القمح الصلب. ثم الذي سينتج من الموارد المالية الإضافية هي مرتبطة مع الاستيراد الإضافي فيما يخص القمح الطري في سنة عادية كنستورد 18 مليون قنطار، هذه السنة سنستورد 31 مليون قنطار، إذن الكمية الإضافية هي 13 مليون قنطار إذا ضربناها في 102،101 التي يأخذها صندوق المقصة ستعطينا مليار و 300، 130 مليار وخصنا نعرف جميعا أن الحكومة ساهمت من أجل استقرار الأثمان أو أسعار المحروقات بـ 150 مليار سنتيم، إذن هذا راه فايت ذاك الشي اللي زكته الحكومة من الاستيراد. وانطلاقا من هذه التوجهات السامية وعلى ضوء تقييم أعضاء الحكومة لنتائج برنامج محاربة آثار الجفاف للموسم الفارط ثم سن برنامج يرتكز على المحاور السبع كما أشرتم إليها السادة المستشارين،

أولا : توفير الماء الصالح للشرب لفائدة المناطق القروية التي تعاني من الخصاص بغلاف مالي يقدر بـ 610 مليون درهم. وسيهم تقريبا 2520 دوارا أي ما يناهز مليون نسمة .

ثانيا : إنقاذ وإغاثة الماشية بغلاف مالي يقدر بمليار و 255 مليون درهم.

ثالثا : تزويد البلاد بالحبوب مع إنجاز عمليات خاصة تهم الأسواق القروية، وسيكلف هذا الميزانية العامة 600 مليون درهم.

رابعا: دعم مداخيل الفلاحين عن طريق إحداث أوراش الشغل بغلاف مالي يقدر تقريبا 4 مليار درهم.

خامسا : جدولة الديون المستحقة للفلاحين للسنة الحالية أي الجدولة على 7 سنين، وسيتم تخفيض الفائدة بصفة تدريجية من 5 نقط حتى لنقطة واحدة، حقيقة المستحقين اللي هما عندهم ديون كثيرة.

سادسا: حماية الثروة الغابوية، وهنا الدولة رصدت غلاف 250 مليون درهم التي ستمكن حماية الغابة وخلق أوراش، لأن هنا الحماية ستكون أكثر ما هي حماية اجتماعية واقتصادية، أكثر ما تكون حماية مبنية على الجزر وعلى السلطة الغابوية.

سابعا : تقوية الإجراءات التابعة للاتصال من أجل انخراط وتتبع امثل بغلاف مالي يقدر بثلاث ملايين درهم. وبخصوص التدخلات الاستعجالية التي اعطيت انطلاقتها وسيعطي جلالة الملك نصره الله اليوم انطلاقها في القصر الكبير والعرائش، تهم أولا، توفير الماء الشروب لاقتناء 30 شاحنة صهريجية و 45 صهريج مجرور وكذا إبرام صفات الاقتناء 215 شاحنة و 600 صهريج مجرور كذلك.

ثانيا : إغاثة الماشية، عبراقتناء مليونين و 40.000 قنطار من الشعير وكذلك استيراد ما يناهز تقريبا مليونين قنطار من الاعلاف المركبة واعلاف أخرى اللي حتى هي ستدعمها الدولة.

في البند الأخير، فيما يخص الإجراءات الاستعجالية انعاش التشغيل بالوسط القروي حيث ثم اخبار الولاة والعمال بالغلاف المالي المخصص للفترة الاستعجالية من أجل تحديد المشاريع والعمليات بالتشاور مع المنتخبين والمهنيين وهنا سأفتح قوس باش نجاوب على السؤال الذي طرحه السيد المستشار حسون، لأن حقيقة من الاشغال التي كانت شاغلة هذه اللجنة الوزارية التي كانت مكلفة بتحديد وسن هذا البرنامج وكيف سيتم تحديد المشاريع وكذلك تنفيذ هذا البرنامج.

نظرا لما عرفناه في البرامج السابقة، لأن التنفيذ لم يفت غالبا 20 حتى 30 في المائة، وهناك إذن لجن على المستوى الاقليمي، لجن على المستوى الجهوي، لجنة على المستوى الوطني ولجن على المستوى المحلي.

ومن أجل ضمان التطبيق السليم لبرنامج آثار الجفاف لموسم 99-2000 بشكل يترجم التوجيهات الملكية السامية وجه السيد الوزير الأول مذكرة إلى أعضاء الحكومة أكد فيها على الضوابط التي يجب أن تحكم هذه العمليات والإطار التنظيمي والمساطير الواجب احترامها في تتبع ومراقبة هذا البرنامج. وفي هذا الإطار تم وضع إطار تنظيمي على المستويات المركزية والجهوية والاقليمية والمحلية وكذلك شركت الجماعات والجمعيات المهنية وكذلك المنتخبين بصفة عامة في تحديد البرامج وكذلك تحديد طرق تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك تم احداث لجنة على المستوى الوطني التي يترأسها السيد الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية واللي موجودة فيه جميع القطاعات التي يهمها الأمر والتي تتدخل في هذا البرنامج والتي ستبقى تقوم بالتقييم كل ثلاثة أشهر.

إذن، هذا تتبع على جميع المستويات وهنا أقول لكم أن السيد الوزير الأول أكد وتأكيد بكل صرامة أن تحترم جميع المساطر والمساطر التي هي مساطر استعجالية.

وفي الختام السادة المستشارين أريد أن أقول أننا نحن ملزمون حكومة ومنتخبين وجمعيات ونقابات بإبراز ميداننا وعمليا تضامننا مع العالم القروي طبقا للتوجيهات الملكية السامية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الآن الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السيد بلعباس حسون

السيد المستشار بلعباس حسون

السادة الوزراء،

حقيقة استأذن في استدراك بعض الملاحظات وليس تعقيب، لأنه يظهر أن مؤدى السؤال يركز على كيف ستعمل الحكومة للإسراع، لأن خير البر عاجله، لأن البرنامج نفسه راه جاء مؤخر، راه كاين انهيار يا الاخوة، راه البارحة 4 أسواق أو 5 التقيت بالصدفة مع الناس، اللحم ديال الغنمي وديال البقري في أسواق البادية بـ 24 درهم، وفي الدار البيضاء جمال قال لي إذا كاينين الاخوان اللي بغاو يشريو بـ 22 درهم ونصف ديال البقري، فخير البر عاجله أ السيد الوزير، صحيح أنكم أشرتم إلى أن هناك نوع من التعبئة على المستوى المركزي والاقليمي والمحلي، احنا نبغيوا ولا ما نجيوشاي بـ ...لأن البرنامج وقد أشرتم إلى أنه سينفذ على مدى 15 شهر، الحاجات اللي خصنا نستدركها الآن باش شوية نعطيو واحد النوع من الاطمئنان النفسي والاستقرار لهذوك اللي موالفين يصيبوا باش يتسوقوا وما صايبين والو، كذلك أ السيد الوزير انتم في تقييمنا جميعا خسارة كبيرة للوطن، خسرنا 5 ملايين و 300 هكتار التي حرثت وعملوا الناس مجهود، اشحال تظنو في مجال الحبوب وحدها، راه غادي نكون خسرنا واحد 6/5 ديالها، راه خسارة كبيرة.

في هذا الموضوع ديال التضامن ديال هذه القضية ديال المديونية وديال القرض الفلاحي راه خص يوقع التخمام فيهم بزوج، راه ما يمكن شاي نقول للمواطن نجد له، احرث، ابذر، سمد ونقول له سنؤخر لك وعوم بحرك، وسنؤخر لك حتى بهذاك النقطة، نقطة من 1 حتى5، راه ما بقى عنده راس المال، راه لم يبق له راه دابا كيعيش على واحد المديونية. الموضوع ديال التضامن غادي يتجلى في هذه القضية، كذلك نتمنى في نطاق الانشغالات ديال اللجان المركزية واللجان المحلية يكون التدبير المعقلن، كاين اعمال اللي بغينا نعشو بها عملية الشغل ولكن من المستحسن اننا ندير بعض الحاجات اللي ننتفع منها مستقبلا، هنا طرق انجزت عبر أومسالك انجزت عبر ما يسمى بالبرامج المندمجة ديال وزارة الفلاحة، تعالو ننسق بشأنها ونعيدها ونكون زكناها. أما العمليات الظرفية كنقضيو حاجة، كيقضي حاجة ذاك الفلاح في هذه المدة الزمنية، ولكنه كنضيع شيئا ما، لذلكم لا بد من التدبير المعقلن ولا بد من السرعة ولا بد من الملاءمة، خصنا معايشة الواقع واستحضر هنا ما أشرتم إليه السيد الوزير في عرضكم القيم في اللجنة والنقاش الهام إن إدارتنا لا زالت لم تعرف واقع مجتمعنا، لما يتحدث السيد الوزير ويقول اعطيوني 500 هكتار نقضي معكم حاجة، الرصيد الرعوي

تؤوكل إلا في بعض المحلات، فنعط النموذج من بعض الخواص لأن كاين نوع فقدان الثقة بين الانسان وإدارته، بين الإنسان المغربي، بين مجتمعنا ومدبري الشأن العام بالنسبة له، أنا الذي يهمني إذا بغيت ندير شوية ديال المراعي، اللي صبت عنده شوية ديال الأرض وتعامل معي وثاق بي نقول هل بسم الله في إطار الشراكة أو في إطار الدعم وأ في إطار العملية النموذجية.

شكرا السيد الرئيس، حضرات الإخوة.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة في إطار تعقيب للمستشار المحترم السيد الراضي.

السيد المستشار إدريس الراضي :

شكرا السيد الرئيس

الذي أردت أن أرجع له، بالنسبة للتساؤل عن غياب السيد الوزير، لانه ألفنا عن غياب بعض الوزراء واللي خلاني نتساءل أنه هذا الموضوع موضوع مهم وكان على الرئاسة باش تخبر المجلس، بأن السيد الوزير مع صاحب الجلالة محمد سيدي محمد السادس نصره الله في زيارة ميدانية إلى بعض الأقاليم.

السيد الرئيس

السيد الوزير

للتوضيح، يبدو أن هذا البرنامج الذي سطرته الحكومة برنامجا طموحا، يتضمن نقطا ايجابية، كما أن المبالغ المرصودة جد مهمة، وهذا ما يفسر مجهودكم في اقناع كل مكونات الحكومة بخطورة الوضع في العالم القروي لكن هناك مجموعة من الاقتراحات يجب اخذها بعين الاعتبار.

أولا : ان اخطر مشكل يواجه الفلاح المغربي اليوم، فلاح البور هو مشكل القرض الفلاحي، مشكل المديونية، إلا أن الحكومة ومن خلال دراستها لم تستطع بعد إدراك الثقل الحقيقي لهذا المشكل، لأنها تعتبره مشكلة فئة قليلة من الفلاحين على الرغم من أن جميع المنتخبين الذين يعيشون الواقع اليومي لكل فلاح نبهوا دائما الحكومة إلى مدى خطورة هذا المشكل، والدليل على استخفاف الحكومة هو أنها لم تقترح بعد أن تصور جديد يحل هذا المشكل جذريا ونهائيا، والأكثر من ذلك لم تخصص إلا نسبة 1,8٪ من مجموع الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، وهي نسبة تكاد تكون الأضعف، ما هو ذنب الفلاح الذي اقترض من القرض الفلاحي وتحمل مخاطر الدين وأعباء الحرث ومشاق العمل في الليل، في النهار إلا أن الجفاف حال دون تحقيق أي نتائج، وليعلم الجميع أنه كاين الفلاحين ديال البور عندهم شيئين، عندهم الفلاحة وعندهم الماشية، كان بكري إذا كان ما كيجيب في الفلاحة، تيجيب في الماشية ديالو، من بعد هذه السنين كلها اللي دازت عليه وما داز عليه ماشي عام، ماشي عامين، ماشي 3 سنين، ماشي 4 سنين، انه في الوقت ما بقات له فلاحة، ما بقات له ماشية، فاين غادي يمشي هذا الفلاح هذا، نتساءل علاش؟ مشكل القرض الفلاحي لأنه منين دازت عليه هذه السنين كلها، كاين فلاحين اليوم الذي هاجروا الى المدينة.. الذين هاجروا البادية وجاؤوا إلى المدينة، ولما تنشوفهم في المدينة تنشوفهم كيسعاو، ولكن تلقى القرض الفلاحي تيسالو 10 مليون أو 8 مليون، اذن كيفاش غادي تكون المعالجة الجذرية لهؤلاء الفلاحين.

ثانيا : بالنسبة للتأمين، يعاني الفلاحون مشاكل عديدة من بينها تماطل لجنة التقويم الخسائر وفي إنجاز مهامها خصوصا وأنه قد تم الاعلان عن حالة الجفاف منذ شهر، وهؤلاء الفلاحون لا زالوا ينتظرون حتى الآن، لماذا لم تتخذ الحكومة مبادرة عملية لحل هذا المشكل؟

ثالثا : لقد بينت بعض الدراسات أن الملايين من الامتار المكعبة سنويا تترسب في حقينة السدود ناتجة عن انجراف التربة، وينتج عن هذا نقص في سقي الآلاف من الهكتارات والتقليل من عمر السدود، فهل ادخلت الوزارة هذا المشكل في حسبانها عند وضع البرنامج؟

رابعا : رغم الدعم الذي تخصصه الدولة للمواد العلفية يعاني الكساب من انخفاض اسعار الماشية، في حين أن اللحوم ثمنها مرتفع بالنسبة للمستهلك، لذا نسائلكم كيف تفسرون وتعالجون ذلك؟

خامسا: ليعلم الجميع أن كل هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من آثار الجفاف ما هي في الحقيقة إلا مسكن مؤقت لسكان العالم القروي، وعلاج ظرفي. ولقد كان على الحكومة أن تخصص تلك الأموال الطائلة لمشاريع كبرى ترفع من مستوى فلاحتنا مستقبلا، لأن توزيع كل هذه الأموال على المتضررين يتم استهلاكها لمدة وجيزة، لا تستفيد منها لا البلاد ولا العباد، مثلا، اعطيكم بعض الامثلة، الجماعة التي أنتمي إليها انجزت دراسات لمشاريع ... لمشروع توسيع .

السيد الرئيس واحد المجموعة ديال الاخوان اللي ما قاطعتهم شاي، هذا موضوع تيهم الجميع-

السيد رئيس الجلسة :

لا، السيد ... في إطار تعقيب، تفضلوا راه عندكم 2 دقائق

السيد المستشار الراضي :

الله يخليكم السيد .. راه.. امور اللي هي معقولة وخصها توصل السيد الرئيس، واحد المجموعة ديال الاخوان... الله يخليك إيلا ما خليني نكمل بخاطري لان خليت الإخوان كاملين تكلموا خاطرهم.

مثلا الجماعة التي انتمي إليها انجزت دراسات لمشروع توسيع المدار السقوي بانشاء مجموعة من السوندات لفائدة سكان الجماعة، بتكلفة تصل إلى 140 مليون سنتيم لكل 50 هكتار، وهناك جماعات أخرى بجهات مختلفة في المغرب في حاجة إلى مشاريع استثمارية مماثلة تتلاءم وخصوصيات المنطقة إذ بإمكان هذا المبلغ حسب الدراسات التي قمنا بها في جهاتنا ان يساهم في سقي مايقرب 12.000 هكتار جديدة، فلماذا ألا تفكر الحكومة في دعم مثل هذه البرامج والمشاريع مع الجماعات المحلية والمجالس الجهوية. ونحن نعتقد بأن هذه هي الطريقة النموذجية لاستثمار هذا الغلاف المالي، في المشاريع المستقبلية تعود بالنفع على الفلاح المغربي وتوفر فرص الشغل وتخدم المصلحة الوطنية وهذا نظرا لأن التجربة قد أثبتت عدم نجاعة الحلول المؤقتة والترقيعية.

وختاما، نذكر الحكومة بأن المشاكل العويصة التي يعاني منها الفلاح المغربي والتي لم تتمكن الحكومة من اقتناع بخطورتها رغم ما تتوفر عليه من دراسات وابحاث تتمثل فيما يلي:

- مشكل مديونية القرض الفلاحي
- انعدام الماء الصالح للشرب
- اشراك الجماعات المحلية والمجالس الجهوية في تنفيذ برامج ومشاريع تنموية تعود على الفلاح بالنفع.
- وأخيرا ضرورة العمل على إحداث مراكز لتوجيه وارشاد وتطوير الفلاح، واطلاعه على المستجدات التقنية في مجال الفلاحة بكل الجماعات القروية وذلك بهدف تأطير الفلاح وتطوير كفاءاته العملية والتقنية.

وشكرا السيد الرئيس، استسمح إذا ...

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الرئاسة كان بودها أن تفسح المجال لكل مستشار وهو ممثل الامة أن يعبر عن أفكاره وعن ملاحظاته، ولكن الرئاسة بين نارين، بين احترام النظام الداخلي وبين رغبة السادة المستشارين في تبليغ رسالتهم، ولهذا نبحث عن شيء من التوازن في نوع من المرونة وليس أكثر.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم رئيس الفريق الديمقراطي في إطار تعقيب.

السيد المستشار سعيد التادلاوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير

إخواني المستشارين

في الحقيقة في سؤالنا لم نجد أي جواب، بل أكثر من هذا السيد الوزير فتح تدخله بجواب على اللي جيت به في إطار الإحاطة، قال على أنه ذاك الأرقام الذي اعطيتها هي خاطئة معنى إما أنا أكذب أو شي واحد الآخر يكذب على، وهذا واضح أنا قلت 43 مليون في9 مليون لإغاثة الماشية في5 مليون فيما يخص تزويد النقط في العالم القروي، المجموع 57 مليون أنا راني ما خلقتهاشاي، السيد وزير الفلاحة النهار الجمعة 14 في الافتتاح مع التاسعة صباحا الاخوان ها هم حاضرين

كنا في اللجنة وعملنا عرض مكتوب، وتيقول فيه هذا الكلام، احنا راه ما خلقت شاي، عرض السيد الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول النتائج الأولية لبرامج إلى آخره لحد من آثار الجفاف لسنة 99 إلى آخره، 14فبراير 2000. أنا راه ما خلقت شاي هذا الشيء، ولكن دابا سأجابك آ السيد الوزير، سأعطيك التوضيح، هذا العرض، انا سأعطيك، 43 مليون من القمح الطري، 9 مليون قنطار من الاعلاف لاغاثة الماشية، هذه المدعمة والتي ستوزع، زائد 5 مليون أخرى ستوزع في نقط بالعالم القروي، ولكن الآن سأوضح لك أكثر. ما دام أن جاوبتي وعاد سأدخل معك لصلب الموضوع، آسيدي 6 مليار و 800 أؤكدها، وسأفسرها لك، الدولة ستشتري بـ 115 فرنك، تبيع للمستهلك بـ 225 فرنك، وأنا سأوضح لك أنه ماشي 300 مليون 5 مليار درهم و 300 مليون، وأنا سأوضحها، تبيع بـ 225 عندها آسيدي 25 فرنك ديوانة وضرائب ومصاريف "لوديب"، كتحيدها من 250 تبقى لها 135، ولكن ذيك 115 فرنك باش كتشري الدولة كتاخذها بالتدريج على دين على أمد طويل، لأن هذه راها الدولة، تؤمن نفسها بنفسها، الدول التي تتعامل معها تعطيها كريدي على طول العام وسون زانطرى، هاك مليار بقات زد عليها 300 مليون ربح باش احنا تنقول لكم ما اعطيتونا والو، ها انتم هاكيفاش أنا وضحت لكم دابا آ السيد الوزير هذه المبالغ والأرقام الذي اعطاها لنا السيد الحبيب المالكي يوم الجمعة في لجنة الفلاحة قبل افتتاح الجلسة هنا بساعة، أما السيد الوزير في سؤالنا ما جاوبتونا شاي نهائيا على طريقة التزويد فاحنا... راه احنا ما كنطق شاي على الهوى، احنا تمنينا هذه المبالغ التي تكلمنا لكم عليها بغيتو تفك مشكل العالم القروي، راه ماشي هذا الجفاف ديال هذا العام وهذه الطريقة اللي احنا غاديين بها، وراه قلناها في دوزيم، قلناها في الإذاعات المرئية- السمعية ولكن بالأسف هذا القطاع دائما يعطي للناس اللي ماشي ديال الحندق، هذا هو المشكل ديالوا، ناس ما عندهم علاقة مع القطاع، احنا آسيدي هذه المبالغ هذه اللي ديال الفلاحين، تخلقونا غير حاجة، غير التغطية الاجتماعية بما فيه الأداء على المرض، والتقاعد للفلاح، لأن الفلاح ما عندوشاي تقاعد، خليونا نخلق صندوق ديال التغطية الاجتماعية كيف بغيناه احنا وكيف كنشفوه، ماشي كيف ذيك الصناديق الأخرى، وطريقة عملها، وغادي تشوف أنه غادي نحبس من الحد من الهجرة، لأنه غادي نعمل تغطية اجتماعية محضة، مدروسة ، وغادي نقول اللي بغى يستفاد منها خص يبقى في العالم القروي، وغادي تشوف كيفاش بهذه الطريقة غادي يمكن لنا نحد من آثار الجفاف، أما بهذه الطريقة هذه ديال هذه الأمور اللي جيتو بها احنا كنا نتمنى انكم في عرضكم -السيد الوزير- غادي تجاوبونا على المناطق اللي غادي تزود بالماء الصالح للشرب، احنا عارفينها من طنجة إلى الكويرة، كنا نتمنى تقول لنا هذا الاستيراد ديال الحبوب وهذا الدعم ديال النقل اللي كتعطيو للفلاحين واللي ما كيستفد شاي منه ما دام أنه هذه المبالغ كلها جايا من عند الفلاح ومن عند المستهلك، احنا ما كنطلب والو، كنطلب وزارة الفلاحة تعمل واحد الرقم أخضر، بمعنى نعطيو له بالمجان ونشكيو عليه ويكون عندنا حق نشارك في مراقبة التوزيع، لأنه دازت علينا مائة نوبة ونوبة، اعطيكم مثال بسيط غير في بذور البطاطيس هذا العام، شركة سوناكوس قامت بالمضاربة بوحدها هي وهلكت المنتوج الوطني كانت ضد المنتوج الوطني، اللي كنا احنا كنشجع كمواطنين، وكنشكر السيد وزير الفلاحة ساندنا في هذا الإطار ولكن مع كامل الأسف ما استطع شاي لأنه شركة سوناكوس هرست هي بذورها مشات واحد المبالغ مهمة جدا لأن دعمنا هذيك الشركة في عوض ما نبقى ندعم هذه الشركة وندعم هذه الشركة وندعم هذه القطاعات، أيوه آسيدي خليونا غير نخلق صندوق التغطية الاجتماعية فيه واحد العدد من المزايا لهؤلاء الفلاحين وسنعطيهم كشروط اساسية اللي بغى يستفيد من هذا الصندوق يبقى في العالم القروي، احنا آسيدي ما بغينا شاي نبيعو مطيشة بـ 8 دراهم بحال اللي واقع اليوم، ولكن ما بغينا شاي كذلك نبيعها بـ 2ريال، احنا نتمنى هذاك الارشاد الفلاحي اللي ناعس، ونتمنى ذوك المراكز اللي قلت أنا في الافتتاح هنا، وقلناها للوزير الأول في وقت التصريح الحكومي، قلت له واحد العدد ديال المراكز في المغرب فيها ما بين 20 و 30 ديال الناس ما كيعمل والو وكيأدوا أجور، نوضو نعلمهم يخدم ويعلمو كيفاش يوزع المغرب مناطق وكل منطقة نوجهها تعمل واحد الانتاج حتى يكون واحد

التوازن، ماشي في واحد الوقت تبيع مطيشة بـ 8 دراهم ونجيو دابا.. ونجيو في واحدالوقت ونبيعها بـ 2 ريال، احنا ما بغينا شاي المستهلك ياكلها بـ 8 دراهم وما بغينا شاي كذلك الفلاح يبيعها بـ 2 ريال، بغينا واحد التوازن، بغينا واحد التوازن وهذا التوازن خصو تكون له توجهات، وهذه التوجهات عند وزارة الفلاحة اللي هي ناعسة وما عارف ما تدير واحنا كنؤكدها، اطرها عياو، خص التشبيب، خص التجديد، باش انضو نخدم ونعمل وطننا بكل صراحة. أما بهذه الطرق راه احنا ما غادي ندير والو، وأنه الجفاف سيكون هذا العام، ويكون العام جاي، ما خصنا شاي نبقاو نخربق ونقول بأن الجفاف، هذه هي الوسيلة ديال مشكلة بهذا الشي، الجفاف دائما جاي احنا ما كنضمن شاي ان العام الجاي غادي يكون ممطر، خصنا نلقى حلول جذرية للمشاكل، لأنه من سنة 80 واحنا عايشين في الجفاف، واحنا جدولة بحال ذاك "السيستيم" ديال "سطيك افريك" جدولة، جيبوا الشعير، كيديوه المضاربين، اعطيو البونات ديال "طروسنبور" كيديوه الشركات، والفلاح يبقى في الحالة التي هو عليها وهذا شيء درتوه، هذه 10 سنين وانتم كتدير هذه السياسة، وما اعطات شاي المردودية، وغيروا خص التغيير، ما نبقاو شاي غاديين في هذا التوجه.

شكرا السيد الرئيس ان اطلبت استسمح الاخوان. .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير قصد التعقيب

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد المستشار المحترم

قال السيد المستشار 43 مليون قنطار ايلا ما اخذت النقص في الوحدات العلفية اللي الآن نتمنى إن شاء الله ان بالأمطار -اسمح لي الله يخليك- 43 مليون قنطار ايلا حيدتي منها مليار ففاصلة 2 متاع الوحدات العلفية تعطيك 3,1 مليار وحدة علفية، اذن 31 مليون قنطار. آه 34 مليون قنطار، بالحساب، اشنو غادي تجيب.

السيد رئيس الجلسة :

استسمح السيد المستشار، السيد الوزير عنده الحق يتكلم، السيد المستشار ما قاطعك أحد الله يخليك.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

ما كاين حتى شي مشكل، شوف الله يخليك، ايلا كنت قريب من آسميتو، تعرف بأن الآن الناس في البادية راه تياكل حتى الشعير المدعم، كيسد بهذا آسميتو، إذن أنا لما أقول آسميتو راه فيها اللي كيطعم بها أبنادم واللي كيطعم بها ... ، إذن الحساب اللي يخليك، إيلا جبنا 35 أو 31 مليون قنطار، منين كنقول غادي تربح الدولة بالمفهوم الاضافي"لاديسيونيل"، يعني بالنسبة للسنة التي هي سنة عادية، لأن السنة العادية كتجيب 18 مليون قنطار متاع الفرينة... آه، متاع القمح الطري ولهذا اللي غادي يتزاد هو مليار و 300 مليون درهم، أما اللي كتدخل الدولة غادي تضرب ذيك 18 مليون قنطار زائد 5 ديال الدرا زائد 6 متاع القمح الصلب سنصل تقريبا إلى 29-30 مليون قنطار إذا ضربته في 100 درهم حتى 120 درهم ستعطيك تقريبا 3 مليار و 500 زد ذاك الشي اللي كيمشي للشعير، لصندوق التنمية الفلاحية، سيعطينا تقريبا 4 مليار و 200، ولكن اشحال كتخلص الصندوق المقاصة 6 مليار و 500، نمشي معك للاقتراح اللي درت، إن الدولة تدخل الآن الحبوب بدون الرسوم الجمركية، ايوه لكن المنتج المغربي آش غادي ندير معه، ذيك 7 مليون متاع... آش غادي معه، خصنا نعاونه، باش غادي نعاونه، 150 درهم لكل قنطار، ضربها في 18 مليون، آشحال هذيك آسيدي تقريبا 2 مليار و 700 درهم، إذا كنت مستعد تلقى في الميزانية في مليار و700 درهم باش ندعم المنتوج الوطني اللي غادي تجي أنت تدافع عليه، أنا مستعد، باش نربط هذا الشي بجيمع تدخلات اللي تدخل السادة المستشارين، قضية قضية حسابية سهلة، الميزانية معروفة، مالية الدولة معروفة، كل حزب محترم عنده برنامج، ومن البرنامج يقدر يدير ميزانيته، يجينا بتصور آخر متاع الميزانية، يحيد من الشغيلة، ويعطي للفلاح ايلا كيحب الفلاح، احنا مستعدين،

ولكن ما نجيو شاي بزد لهذه الفئة وزد لهذا القطاع، والمسائل محدودة، يعني القضية، قضية اختيارات، وكل واحد يتحمل مسؤوليته في الاختيارات، ولكن باش ندير يعني كما يكقولوا الناس الزكى متاع اجمال كيخرج من الهندى، كل شيء كيخرج في الحكومة هذا غير معقول، خص نجيو بمسائل اللي هي مضبوطة. ومدروسة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير الآن ننتقل إلى بقية الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، وهو سؤال موجه إلى السيد .. آه، السيد المستشار تتمسكون بنقطة نظام. تفضل آ السيد.. نعم

صوت من القاعة

لا ما يمكن شاي، لأنه النظام الداخلي محدود وأنا يؤخذ على أنني تساهلت في مناقشة في هذا الموضوع. سؤال ثالث موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الإجراءات المستعجلة في مجال مراجعة المستحقات للقرض الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة : قاسم الغزوي- عبد الحق بوكرين- محمد قرو- رحال الزكراوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم سؤالهم انتهى جدول أعمال ما بقى حتى شي مشكل في هذه القضية..

صوت من القاعة غير مفهوم

لا، طبقنا القانون بتساهل، لم نخرق القانون بتساهل غير مسجل في هذه الأسئلة، إذا سمحتم السيد ...

السيد المستشار مع احترامي لكم .... لم يمكن لي أن أعطي لكم الكلمة في هذا الإطار، لأنكم تعرفون الأسئلة الشفهية فيها صاحب السؤال والوزير المكلف والتعقيب استسمح السيد المستشار المحترم. الكلمة للمستشار المحترم السيد قاسم الغزوي، لكم الكلمة.

السيد المستشار قاسم الغزوي:

السيد الرئيس

معالي الوزير

إخواني المستشارين، أختي المستشارة

في الحقيقة انه هذه الجلسة السيد الرئيس ولو أنكم تساهلتم، ولكن هي كانت حافلة بعدة مواضيع لها أهميتها، ربما أنها أوقظت وأيقظت احساس الغيرة والدفاع على هذه البلاد ولو أن تدخلات قد يشوبها ما يشوبها من نقذ ولكن في حد ذاته راه نقد بناء، وهذا شيء دائما كنا نطالب به وننادي من أجله انه نكون تنطلق أنه نخدم هذه البلاد انطلاقا من الواقع لا من الاغراض الشخصية أو المحسوبيات أو الإيديولوجيات، ومن هذا المنطلق احنا دائما لا في إطار اللجن ولا في إطار الأسئلة، استسمح ان قلت لكم انه هذا السؤال كان مدرجا منذ السنة الماضية تقدمت به بـ 19ماي 1999، وكان الغرض من ذلك أن تساهم في إصلاح ما تقدمت به الوزارة من اقتراحات في هذا الميدان، ولكن فتحت فرص أخرى أعربنا فيها عن وجهة نظرنا كفريق ووجهة حزب التقدم والاشتراكية في هذا الميدان، فالمديونية أصبحت هو الشغل الشاغل وقد تكلم زملائي في هذا الشأن، غير أننا وكما قلتم معالي الوزير وقد وجهنا رسالة إلى الوزارة نقول فيها لدينا اقتراحات عملية لن تمس من ميزانية الدولة، بل هي خلق صندوق كما تكلم عنه بعض الإخوان وبعض الزملاء الذي له أهميته كما واحد الوقت اللي جينا وقلنا أودي راه التأمين خصو يكون على التكلفة للهكتار الآن الممارسة أفادت بأنه ما كاين شاي الاقبال نظرا للعقد ولبنود العقد ما سهلت شاي المأمورية عندنا اقتراحات أخرى اللي ممكن أنها تعمم وممكن انها تساهم في معالجة هذه المديونية، وعندما نتكلم عن المديونية لا نقصد المؤسسة المالية التي هي مؤسسة القرض الفلاحي، احنا كلنا خصنا نساهم انه هذه مؤسسة مالية بحالها بحال مؤسسات المالية، خصنا نحترمها، ولكن كيف يمكن أن نواجه هذه الخسائر الناتجة عن القوة القاهرة المال، كيفاش يمكن لنا نعمله، كيفاش يمكن لنا نواجهها، الآن المشكلة التي تعيشها البادية، مشكل الجيب راه ما كاين شاي لاباش يشري العلف وحتى البرنامج الآن الذي هو موجه ومستهدف لتنشيط نلقي فيه الآن محلية في إطار الجماعات القروية مشكل كيف يمكن أن نشغل واحنا باغيين نفتح طريق، بغيين نفتح مسالك، واش سنفتحها بالفاس والبالا، سنفتحها بالتراكس وبدكاكات باش تكون معنى أنه معالجة الأمر ومعالجة الأمور المستديمة ماشي الظرفية أو النائية، احنا

نصفق لهذا البرنامج، نصفق لبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، ولكن نشير إلى نقطة مهمة كاد الفقر أن يكون كفرا، وعندما أقول كاد الفقر أن يكون كفرا فالعالم القروي أصبح في مهب الرياح ايديولوجيا كانت، ولا داعي إلى شرح ذلك، ولهذا لدينا برنامج عملي قادر أنه يساهم مباشرة في حل المديونية والحفاظ بالمؤسسة المالية وكنا سبق لنا أننا طلبنا لهذه المؤسسة ومن وفد يتكون من مجلس المستشارين ودرنا جلسة عمل مع السيد المدير، قلنا له الله يخليك اعطينا بالأرقام الملموسة ما هي مديونية القطاع الفلاحي البوري، حتى نتمكن من معالجتها بمنظور آخر وبمساهمة كل الفاعلين الاقتصاديين منتجين كانوا مصدرين أم مستوردين، من هذا المنطلق بغينا نعالج هذه المشكلة، ومن هذا المنطلق لم نمس نهائيا ميزانية الدولة، غادي نغوت على الحق ديالنا ديال ميزانية الدولة فيما يخص "لوفون ديفلبمون ادريكول"، أو مسائل بحال هذا الشكل التي ستساهم أو مساهمة الدولة التي هي خصصتها للتأمين كذلك تدخل، ولكن سنكون آنذاك وضعنا يدينا على الزر، لأنه الآن راه مشكل الناس ما عندها شاي، باش تشري العلف والاثمان صندوقها هي الكسيبة اصبحت انهيار الثمن يفوت 85٪، انا قال لي أحد الاصدقاء كان في زيارة للعيون أن الخروف أصبح يساوي 60 درهم، رذن كيفاش يمكن لهذا المنتج سيعالج هذه المديونية، هذه التصورات كلها عندنا وقلناها واعربنا عليها وكاينة بالملموس راها ماشي المليون الذي سيستفيذ منه هؤلاء الناس، راه كان ممكن أنه ذاك المليون نضيف له هذيك الملايير ديال ديك السنة، وهذه الملايير ديال هذه السنة ونحل بها مشكلة المديونية للعالم القروي والقطاع البوري الذي له 87٪ من الساكنة، راه كاينة 1,6٪ حسب الاحصاء الذين يعيشون من القطاع السقوي، إذن هذه كاينة ومثبوتة وعندنا الوثائق التي ستساهم في تنشيط هذا الاقتراح.

شكرا السيد الرئيس وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير قصد الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

فعلا اقتراحكم يمكن أن يدرس، وإذا كانت عنده فعالية راه أظن إن الوزارة والحكومة ككل راه يمكن لها تمشي في هذا الاتجاه، ولكن الذي جاء في سؤالكم هو معالجة المستحقات و مديونية الفلاحين، وبغيت نقول لكم بأن من المحاور التي اشرت إليها في تدخلي فيما يخص برنامج الحكومة اشرت إلى معالجة الديون، وهذه المعالجة كما قلت ستنجز بجدولة على 7 سنوات، وستواكب هذه الجدولة تخفيض في الفوائد التي ستمشي من 5٪ للفلاحين الذين عليهم دين 50.000 درهم وأقل إلى 1٪ للفلاحين الذي لهم 10 ملايين وأكثر. أما فيما يخص خسارة الفلاحة، فعلا هناك خسارات فردية التي يمكن لها تتفاوت من مستغل إلى مستغل، ولكن الحسابات التي قامت بها وزارة الفلاحة تعطي تقريبا 9 ملايير درهم بالنسبة للقيمة المضافة لسنة متوسطة، وعلى هذا الأساس البرنامج فيه محور الذي يهتم بالتشغيل وخاصة تشغيل الفلاحين الصغار، لأن الهدف ليس هو معالجة البطالة الهيكلية، الهدف هو معالجة النقص في دخل الفلاحين وخاصة مربي الماشية، وبغيت نعطيكم غير واحد الرقم الذي هو يهم الوزارة اللي أنا أشرف عليها وزارة المياه والغابات، الآن عندنا 420 ورش تشغل تقريبا ما يفوق 14.000 ديال الناس وسنزيد ما زال واحنا نحتم ونقول للسادة المسؤولين على القطاعات الخارجية باش يوظف ويشغل مربي الماضية، لأن باش يشريو العلف خصهم دخل وخصهم قدرة شرائية باش يشريو، وهذا هو الاتجاه اللي غاديين فيه، ولكن فيما يخص المعالجة الهيكلية للديون أنا أظن ذاك الشي التي اعطته الحكومة في العام الفارط 650 مليون درهم وهذا العام 120 لا أظن أنه سيكفي باش يعالج مديونية القطاع البوري، وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار

السيد المستشار قاسم الغزوي:

احنا معالي الوزير، كنقول التشغيل حقيقة راه ... فما عدى التشجير معناه ندير الحفرة الآن ونساين الموسم وما عذا قلع الأحجار،

عيينا ما نتصور باش يكون عندنا واحد تصور واضح، كيفاش يمكن لنا نشغل هؤلاء الناس ما ألقينا شاي، من غير هذوا بزوج، ماشي الآخر راه مسائل عادية، سنبني دار راه تحتاج لليد العاملة تحتاج ... اذن هل المشكل فين مطروح،

المشكل الثاني : منين تنجيو نهدر على هذه المسائل ديالنا، القطاع البوري يا معالي الوزير منين تنقول احنا عندنا الأرقام بالمئة فقط، لأنه المؤسسة لم تزودنا بالوثائق الرسمية رغم الحاحنا، ولكن عندنا اليقين التام أنه فيما يخص "ليكجيجيبل" ككل، المستحقات ككل لن .. لانه هو التمويل في حد ذاته ما عمرو فات 18٪ في القطاع الفلاحي بما فيه الصناعة الفلاحية والمسقي، وأنه المستحقات لم تفت 5٪، في القطاع البوري. اذن بناءا على هذا الرقم اللي هو بالمئة، فاحنا مستعدين أنه نعطيوه بالأرقام وكيفاش يمكن تسديده على السنوات، وكيفاش يمكن يتخلق هذا الشيء، وهذا الشيء راه احنا خدمنا فيه، مكاتب دراسات وموجودة الوثائق، كما درناها في السنة الماضية، وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

ننتقل الآن إلى السؤال .. إلى 3 أسئلة مرتبطة وهي تتعلق بتوفير الماء بالمناطق المتضررة من الجفاف، اغاثة الأقاليم المتضررة من الجفاف، للمستشار المحترم السيد محمد طلحة، الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة على الاضرار الناتجة على الجفاف، للمستشارين السيدين عقا الغازي وعبد الصمد اعرشان، اعتقد أنه المستشارين السيدان عقا الغازي وعبد الصمد اعرشان لا يوجدان بالقاعة أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد طلحة لتقديم سؤاله وإذا ارتأيتم نظرا لأن الرئاسة توصلت بطلب من السيد رئيس فريق محترم متاع الأصالة يطلب باش سؤال السيد المنصوري.. المستشار السيد المنصوري يؤخر إلى آخر حصته اسئلة قطاع الفلاحة، إذا سمحتم السيد المستشارنظرا لارتباط نحتفظ بسؤالكم إلى آخر الحصة، يعني من بعد واحد 2 الأسئلة اللي سابقة .. الى التالي، فالسؤال الموالي حماية المنتوج للمستشارين المحترمين السادة: كبور الماسي- سعيد التدلاوي- محمد الزعيم- مومن البشير- أحمد سينيتي- محمد هلال- محمد السلامي- علي الخضراوي.

السؤال للمستشار المحترم السيد ... تفضل لكم الكلمة

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيدة المستشارة، السادة المستشارين ، السادة الوزراء يسمحون لي لان ..

هذا سؤال حماية منتوج الحليب، الذي هو للفلاح والعالم القروي، الذي هو في الحقيقة نقطة اساسية -السيد الوزير- وطنية، هذا سؤال اللي كان أسأل فيه السيد الوزير وهو يعطيني واحد التوضيحات ديال حماية ديال الفلاح ديال هذا المنتوج ديالو اللي هو أصبح اليوم تسبب في واحد العدد من المشاكل اللي هو الحليب كاين دابا كيتكفاح في الواد وكتدخل الغبرة من الخارج، اللي كتدخل .. لأنه كنطلب من السيد الوزير وهو يجاوب على .. لأنه باش نعرف هذا السؤال ديال هذا الحليب اللي كيتكفاح ما هو سببه، وكنجيب الغبرة اللي هي كتطيح بدرهم والمنتوج ديال الفلاح كيتكفاح في الواد اللي هو فيه الجودة وفيه الجميع من زبدة ولا من جميع مسائله أصبح اليوم كيمشي ضحية، ما احنا لا بنعمة الله ولا بنعمة العبد هذا عار، باش تمشي سيدينات ويهود لبعض الويدان ويتقلب ويرجع، باش يحتفظ على ذيك الحليب اللي عندهم، لأنه نظرا لاش ، كاين لوزين أو شركة أو تعاونية كتدخل 40 طن ديال الحليب ديال الفلاح وكتخرج 80 طن، هذا هو علاش كنتساءل آ السيد الوزير من الانتاج باش هو يطيح عليه بدرهم وانتاج الفلاح يبقى مشي ضحية، باش غاد يواجه، دابا هذا العلف اللي كيطيح آ السيد الوزير بـ 2 دراهم، باش غادي يواجه الشمندر، النخالة، الفصا، القرض الفلاحي لمديونيته واش غادي يواجهها آ السيد الوزير بهذا الحليب اللي كيتكفاح في الواد.

لهذا السيد الوزير وهو إذا البقرة اليوم كتدخل من الخارج بمليون و 700.000 فرنك، وأصبحت كتمشي إلى السوق تباع بـ 5000 درهم، باش الفلاح يفك مشاكله، وريني باش غادي يفك مشاكله هذه، هو دابا كيسحاب له كيفك المشاكل هو. كيعوص في المشاكل آ السيد الوزير، واللي هو آ السيد الوزير هو نطلب الحماية ديال العالم القروي ديال

الفلاح الصغير، النصوص اللي هو كيدفعها 10 لتر أو 20 لتر أو 30 لتر ما نتكلم شاي على ماليين الأطنان، وماليين الاطنان عندهم امكانياتهم باش خدامين، ولكن العالم القروي اللي شاد 5 ديال أوليدات وذاك العيش ديالوا آ السيد الوزير، راه كاين في ذوك ... في ذيك البقرة أو 2 بقرات أو 3 بقرات باش يدفع ذيك 20 أو 30 لتر، ولكن ما هو.. اشكون اللي بغى يعفي علينا آ السيد الوزير واشكون بغى يحميه لنا، لهذا نطلب حماية هؤلاء الفلاحين، راه هذا هو واحد من الأعطاب اللي هو ديال التشغيل، وهذا هو التهميش ديال التشغيل، ولهذا خصنا نعيد النظر في هذا آ السيد الوزير، وباش نفكر نتعاون على الفلاح الصغير في العالم القروي، باش تكون هذه الحماية ديال ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم ..

السيد المستشار:

...راه باقي ما كملت غير اسمح لي

السيد رئيس الجلسة:

لا، غير الوقت

السيد المستشار

وحتى، عرفنا الوقت، ولكن راه الوقت مشات في الأول آش غادي ندير، غير اصبر، الغالب الله، راه هذيك الوقت كاع اللي تلفاتنا حتى ما بقينا كاع نناقش. اللي أصبح الحليب اليوم... أصبح اللحم ها كيدير 2500 فرنك ما هو كيف غادي يديرو ليه هذاك الفلاح، واش هذا باش غادي يخلص ذوك "الليتري"، واش هذا باش .. العيش ديال أولاده، ما يمكن شاي، وكنتسناو الدولة حتى هي الله يجازيها بخير بهذه الحصة اللي دخلت مشكورة عليها ديال العلف باش .. ولكن شفتها ما عونت شاي ما عندها شاي الدعم ديال الفلاح فيها، لا من النخالة، الشمندر كيدير 155 فرنك، النخالة دايرة 135 فرنك الفصا دايرة 145 فرنك، ما هو دعم ديال هذه الدولة 1000 فرنك، ونقول دعمناه، وهذا عار ايلا كنقول الدعم ديال 1000 فرنك ما احمدنا شاي العالم القروي.

وشكرا السيد الرئيس وخى طولت،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب على حماية المنتوج الفلاحي.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

فعلا الوزارة تعمل جاهدة من أجل حماية المنتوج الوطني وفي هذا الصدد هذا منذ أواخر سنة 1999، اجتمعت لجنة اللي متواجدة فيها جميع القطاعات المعنية بما فيها وزارة الصناعة، وزارة الفلاحة والمهنيين من أجل رفع الرسوم على المواد التي يستوردها المهنيين كالحليب المسحوق وكذلك الزبدة، إلا أن آنذاك طالبت وزارة الصناعة باش تعطل شيئا ما القرار حتى تتذاكر مع المهيين، وهذا هو اللي وقع ولكن تم الاتفاق في يوليوز 1999، منأجل الرفع من الرسوم الجمركية من 35٪ إلى 45٪ فيما يخص الحليب المسحوق ومن10٪ رلى 20٪ فيما يخص الزبدة، وهذا المرسوم هذا إن شاء الله سيخرج إلى الوجود فيما قريب، وأظن ما نكبر شاي بزاف يعني المسائل آ السيد الحاج لأن الذي يستورد 3000 طن من الحليب إذا درنا 10٪ للحليب غادي تعطينا 60 مليون متاع لترو ماشي شيء مهم فيما يخص المقارنة ما بين المستورد والمنتوج الذي سنحميه.

وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير .تردون أن تعقب السيد المستشار تفضل.

السيد المستشار،

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على صراحته وعلى الوضوح الذي أعطاه ويقول بأنه هذه كاين .. أنا أقول لك عدد الاطنان التي تكفح ، اللي هي كتكفاح دابا في الويدان وكيقول ماشي شئي حاجة، وكاين الكافي الذاتي وموجود ، وراه كتكفاح الحليب والغبرة اللي كيشربوها

المواطنين، يكون على يقين السيد الوزير، وإذا بغى نديوه يشوفها نديه فاين كيتكفاح الحليب، وايلا بغى حتى الصور.... راه كاينين موجودين، ما يقول شاي احنا راه درنا وبغينا نشوف آش بغينا نشوف، هذا راه خصو يتحمى، إذا احنا نحمي العالم القروي، وكنبغيو منتوج الفلاح من جميع المواد أو من هاك أو هاك واللجن مشكورين عليها ومديورين في الجفاف وفي هذه .. وهذه ... ولكن دابا نحمي الفلاح، هذه هي النقطة التي ستهلكنا وتدير لنا أكثر، راه الله سبحانه واعلى هذه من عدد ديال الأمطار اللي ما كتجي شاي، ايلا عندنا واحد النعمة متاع سيدي ربي كنكفحها، ونشد الغبرة ونخلطها، تدخل الغبرة ما كاين مشكل، ولكن آ السيد الوزير يدخل واحد عدد ديال الليوكور وواحد العدد ديال اللي بغى نصنع به، احنا ما كنمنع شاي الصناع، ولكن المسائل اللي خاص بها ماشي نخوضها ونعطيو للمواطنين يشربها والحليب نكفحه في الويدان .

وشكرا السيد الوزير، والسيد الرئيس يسمح لنا

السيد رئيس الجلسة :

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بتجاوز الآجال وحرمان الفلاحين من استغلال أراضيهم أثناء عملية الضم للمستشار المحترم السيد أحمد التويزي.

السيد المستشار أحمد التويزي لا يوجد في القاعة، اذن ننتقل إلى السؤال المتعلق بالمستشار المحترم السيد محمد طلحة، اغاثة الاقاليم المتضررة من الجفاف . لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار محمد طلحة:

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لدي ملاحظتين، أولا أن هذا السؤال طرح يوم 13 ماي 1999، وشاءت الأقدار أن يبقى الجفاف مستمرا، ويبقى السؤال قائما، السؤال الثاني أنا ماشت شاي علاش السيد الرئيس ربطتوني بالناس اللي غايبين، فكان علي باش السؤال ديالي يدوز مع 3 الاولين، إذا كان التصنيف ديال السؤال في الجفاف.

في البداية لا يسعنا إلا أن نثمن ما جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الشعب المغربي في إطار محاربة آثار الجفاف والتضامن مع العالم القروي، ونعلن عن انخراطنا اللامشروط في التضامن الذي أعلن عليه سيدنا المنصور بالله. أما عن السؤال تعيش بلادنا منذ .. موجة حادة من الجفاف منذ سنتين تفاوتت نسبة حدتها بين جهة وأخرى كانت فيها الأقاليم الجنوبية الشرقية أكثر تضررا، وهي أقاليم اجرادة- فكيك- وجدة- الراشدية- بولمان-ورزازات- زاكورة-تاوريرت وغيرها.

لذا، واعتبارا للانعكاسات الخطيرة التي خلفتها هذه الظاهرة على بلادنا وأضرارها التي تتجاوز قطعان الماشية والمنتوجات الفلاحية إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية تتمثل في الهجرة الجماعية والنزوح إلى أقاليم أخرى لكون النشاط الرئيسي للسكان بهذه الأقاليم هو النشاط الفلاحي وتربية الماشية، وفيما يخص هذا الأخير فلقد أصبح كساب اقليم فكيك على سبيل المثال عرضة للضياع والاهمال حيث لم يبق لديهم أي منفذ لظروف العيش.

السيد الرئيس،

إذا كان اقليم بركان في المنطقة الشرقية اللي هو منطقة سقوية يشكو من الجفاف ونقصت الماء في السد فكيف .. فما بالكم عن هذه الأقاليم الأخرى، لذا، نسائلكم السيد الوزير ما هي الاجراءات المتخذة لانقاذ هذه الأقاليم المنكوبة والحد من الهجرة الجماعية لسكانها إلى أقاليم أخرى. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الرئاسة فسرت لكم أن السيد رئيس الفريق طلب أن يكون هناك ضم بحكم ارتباط الموضوع، رئيس الفريق الذي تنتمون إليه، لأنه المستشار الثاني هو كذلك صاحب السؤال السيد المنصوري، فيما يتعلق بالظروف كنا نتمنى أن لا تكون الظروف قد سايرتكم لكي يكون سؤالكم لا زال قائما. الآن الجواب للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد الرئيس

السيد المستشار المحترم

السيد طلحة فعلا المناطق التي تكلمت عنها مناطق التي عرفت الجفاف ماشي غير سنتين ولكن منذ أكثر من 5 سنوات، وهي التي تستحق فعلا العناية الكبيرة وفي هذا الاتجاه هذا بغيت نقول لكم أن البرنامج الذي حضرته الحكومة اخذت المعايير التي كانت أساس توزيع الغلاف المالي وكذلك الدعم لحماية الماشية أخذت بعين الاعتبار حقيقة التساقطات المطرية والوضعية الخالية البورية وكذلك الوضعية للقطيع وأظن أن اقليم فگيگ اللي كتذاكر عليه غادي يتوصل لا فيما يخص الصندوق الوطني للتنمية القروية ولا الصناديق الأخرى التي تمول المشاريع القاطعية بغلاف الذي سيسمح أولا باش تدعم الاعلاف في المنطقة ثم باش تخلق أوراش من أجل اعطاء دعم فيما يخص دخل الفلاحين، وأظن أن اللجن التي تقرر في المشاريع والتي تحدد الشماريع هي لجن اقليمية اللي متواجدين فيها السادة المنتخبين وأظن أن هذا البرنامج هذا يعطي دور أكبر للمنتخبين كما كان منقبل في البرامج الذي عرفها المغرب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب

السيد المستشار محمد طلحة :

لن أشكر السيد الوزير على تفهمه لهذا السؤال، ولكن بعدما جاء الجفاف ألقى بأن العالم القروي، جسم العالم القروي منهار، وهذا راجع إلى عدة أسباب .

1. عدم سياسة واضحة في الميدان الفلاحي والعالم القروي إذا نضنا ندير البطاطا كندبرها كلنا، والعام جاي حتى واحد ما كيدير البطاطا، ما كاين لا توجه ولا تأطير ولا غير ذلك.

2. عدم توفير التجهيزات الأساسية، هذه الأقاليم على سبيل المثال ما فيها شاي تجهيزات أساسية ففيما يخص الماء مثلا على سبيل المثال في إقليم فكيك فيه نقطة ماء في كل 180 كلم2 -السيد الرئيس- وغالب النقط متعثرة لسبب التجهيزات اللي هي خاسرة.

3. عدم تنويع أنشطة الفلاحين والكسابة، فالدولة واجب عليها باش توجه الفلاحين والكسابة لتنويع أنشطتهم، لم يبقوا مرتبطين غير بالفلاحة والكسب باش يجي الجفاف يلقى عندهم نشاط آخر ليرتكزوا عليه النتائج ديال هذا الشيء ضياع القيمة المضافة للفلاحين، انهيار القيمة المضافة بحوالي 100٪ ضياع توفير الشغل، انهيار القدرة الشرائية للمواطن فكان على البرلمان في الحقيقة ان لا يناقش مشكل الجفاف إلا مرة واحدة في السنة وهي عندما تطرح الميزانية فهذه القضية الآن التي نتناقش فيها فهي قضية الحكومة وحدها، ولكن تبين على عدم قدرة الحكومة في التوجه للمشاكل، هذا علاش جاءت الرسالة الملكية اللي شيئا ما جابت واحد مسائل على الأقل خففت من معاناة الفلاحين والكسابين ولو معنويا.

يجب على الحكومة أن تاخذ في مخططاتها بعين الاعتبار مشكل الجفاف وأن ترصد له اعتمادات كافية وخاصة في السنوات التي يكون فيها الانتاج جيد، لم نتسنى حي يطيح الجفاف ويكون واقف الجفاف أو داخل للبلاد وانهار جميع الخيرات ديالها عاد تنفكروا جميع في الجفاف وذاك النهار في لجنة الفلاحة واحد الأخ تساءل منين جابت الحكومة هذه 6 ملايير ونصف اللي غادي تعملها الآن في برنامج، احنا البرلمان ما صوتنا شاي على شي بند فيه الجفاف، ولكن احنا كنعرف بأن جميع التجهيزات ديال البلاد غادي تدوز في الجفاف وربما شطر كبير من العائدات ديال الخط الهاتف النقال، الخط الثاني ديال الهاتف النقال. يجب تفعيل أيضا الصناديق الخاص بتنمية العالم القروي، كاين صندوق اللي هو تنشأ في 1995، رصدت له 50 مليون درهم يجب تفعيله.

يجب تفعيل أيضا الصندوق الخاص بالكوارث الطبيعية، اللي كان من المفروض أنه تخصص له 15 مليار سنويا، فاين هو هذا الصندوق، فاين راها الاجراءات، الحساب 111 للتضامن مع العالم القروي، إذا جئنا نتكلم على التضامن فنلقى بأن العالم القروي هو اللي متضامن مع العالم الحضري، فتيعطينا الخبز، تناخذ اللحم من عنده، الفواكه، الخضروات، اشنو تنعطيوه احنا يا الله الخطاب، كلما ننصت للخطاب الا نلقى وخاصة للعالم القروي للكل، جميع، لا في التمدرس، لا في التطبيب، لا في غير ذلك خاصة العالم القروي، ولكن في الحقيقة ما كاين والو حتى الآن منين جئنا ندخل للعالم القروي في الانارة أو في

الماء الصالح للشرب تنقول للناس خص جماعتكم تساهم، وتيخصكم تساهموا، حتى من الهاتف، هذه منذ .. في بداية السنة أعلنت وزارة الاتصال بأن هناك تخفيض في "جيسيم"، الذي يملكونه أصحاب المديونية، ولكن الزيادة في الهاتف القار، هناك "دوزيم" اللي كيأديو عليه العالم القروي ولو لم يستفيذوا منه، إذن، إذا جئنا نشوف فالتضامن كاين الآن من العالم القروي إلى العالم الحضري.

فيما يخص البرنامج الحكومي، القدرة الشرائية للفلاحين انهارت كماقلت 1000٪ ديال الانهيار، ولو نوجد لهم الآن الاعلاف راه ما عندهم شاي باش يشريوها، انهارت وخاصة من العيد الكبير إلى هنايا بحيث كما قال بعض الاخوان انهارت ثمن اللحوم الحمراء، ما بقي اللي كيساوم فيها، ولهذا هذاك الحولي اللي موجود، هذاك الانتاج ديال الفلاح اللي الدولة عملت فيه مجهود الكساب اعمل فيه مجهود، خص يتفكر له في التسويق ديالو وحتى الكساب يمكن له يلقى باش يشري الاعلاف باش يمكن يعلق هذيك النعجة باش تبقى الاستمرارية. أكتفي بهذا القدر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير،

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم

فعلا السيد المستشار طلحة طرح إشكالية اللي هي كتفوت السياسة الظرفية والسياسة المرتبطة حتى بالتخطيط وتطرح مشكل تهييئ التراب الوطني، وهذا الشيء الذي غادية فيه الحكومة لأن التصور والمخطط للتهييء الترابي يكلف ويعطي للناشطين والمتدخلين كيفاش تنظم الحرف، كيفاش تنظم الأنشطة وكيفاش تنظم السكان وكذلك التجهيزات، وهذا الشيء اللي غادية فيه الحكومة.

أما فيما يخص واش هذه الحكومة عندها هذا الغلاف المالي أنا أقول للسيد المستشار المحترم ان غير في هذه 3 أشهر ما بين أبريل و يونيو، الحكومة راه خرجت مليار و 300 درهم أي ما 130 مليار سنتيم، يعني ضعف، مرتين ذاك الشي اللي خرجت الحكومة متاع 95 لمحاربة الجفاف لان ما اعطت يا الله 70 مليار سنتيم من حساب 111، إذن في 3 شهور خرجت الحكومة ضعف ما تعطي في 95.

أما فيما يخص حقيقة المقاصة ما بين العالم القروي من جراء الضرائب أو بعض المسائل التي يؤديها العالم القروي، أنا أظن هذا كما قلت في الأول راه مرتبط بالتصور كل هيأة سياسية بالتنمية لا في العالم القروي ولا في العالم الحضري، والقضية قضية اختيارات بغينا باش كل حزب يجينا ببرنامج متكامل ولكن ما نجيو شاي باقتراحات متاع الزيادة في جميع القطاعات، في الجميع المجالات هذا غير ممكن، وما يكون شاي يمكن حتى شي مسؤول اللي يمكن يتحمل هذه الاقتراحات.

وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. بالنسبة لسؤال السيد المستشار المنصوري يؤجل إلى الأسبوع المقبل، وننتقل إلى آخر سؤال في هذا القطاع مذكرا المجلس بأن أسئلة قطاع الداخلية ستؤجل إلى الأسبوع المقبل وكذلك السؤال المتعلق بقطاع الصحة العمومية سيؤجل إلى الأسبوع المقبل بطلب من صاحب السؤال، وكذلك يؤجل السؤال المتعلق بالوزارة المكلفة بالفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمكلفة بالمياه والغابات ويبقى لنا 3 أسئلة هي التي سنتعرض إليها.

إذن الآن ننتقل إلى تجاوز .. إلى السؤال المقدم من السيد المستشار أحمد التويزي يتعلق بتجاوز الآجال وحرمان الفلاحين من استغلال أراضيهم اثناء عملية الضم.

السيد المستشار أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

أختي المستشارة، إخواني المستشارين

السيد الوزير المحترم

في إطار تشجيع الفلاحة العصرية وتوفير مياه السقي وذلك في أفق جعل الفلاحة المغربية لا تعتمد بتاتا وكليا على التساقطات المطرية،

ومحاربة ظاهرة الجفاف التي اتفقنا كلنا على أنها ظاهرة هيكلية بالنسبة للفلاحة المغربية تقوم الدولة عن طريق وزارة الفلاحة وبالتالي عن طريق المكاتب الجهوية الفلاحية باستصلاح الأراضي وضمها وتجهيزها بتجهيزات هيدرو فلاحية الشيء الذي نثمنه ونشجعه، لكن - السيد الوزير- الاشكالية الكبيرة جدا في هذا الموضوع التي تواجه هذه العملية هي كون ان الآجال المعطاة للمقاولين لا تحترم مما يزيد من انتظار الفلاحين وحرمانهم من استغلال أراضيهم، هذه الأراضي التي تكون مصدر الرزق الوحيد بالنسبة لهذه العائلات في العالم القروي الزيادة على ذلك فإن الدولة تعطي مساعدة، لأن الدولة تعطي عدد من المساعدات، تمنح هذه المساعدات لذوي الحقوق مقابل عدم استغلال هذه الأراضي طيلة المدة التي سوف تقوم بها الدولة بتجهيز هذه الأراضي، هذه التعويضات التي تمنحها الدولة غالبا لا تصل إلى الفلاحين في الوقت المنشود أو في الأوقات المحددة، وتعرفون السيد الوزير المشاكل لأن الفلاح ها هو نجهز له الأراضي اللي عنده بوحدها، كنقول عامين كنصبح في 4 سنين، الدولة كتقول له سأعطيك واحد القيمة مالية على الهكتار باش يمكن يستورد، لأن ما كيفلح شاي هذيك 4 سنين ثم كتجي الدولة كتعطل عليه عامين أو ثلاث سنين إذن يبقى ذاك الفلاح عرضة للضياع وعرضة للتشريد، ولهذا نطرح السؤال التالي عليكم السيد الوزير : ما هي الاجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لكي تحترم آجال الضم، ولكي يتوصل الفلاح بالتعويضات الممنوحة من طرف الدولة في آجال مضبوطة؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد الرئيس

شكرا للسيد المستشار على تدخلاته في هذا السؤال، كما في علمكم السيد الوزير المستشار فهذه عملية الضم تنجز بمقتضيات الظهير الشريف رقم 1-62-105 الصادر بتاريخ 30 يونيه 1962 واللي كتعمل في إطار عمل تكون فيه لجنة إلي هي تقوم بعمل فيها جميع المعنيين بما فيها حقيقة الوزارة المعنية والمنتخبين هي وز ارة الفلاحة والمنتخبين وكذا ممثلي الفلاحين، فيما يخص قضية الضم أو عملية الضم فهي تتم في شهرين أثناء فصل الصيف، إذن العملية لم تتطلب باش يكون شي تعويض لان يكون في هذاك الوقت المساحة المزروعة مابقى فيها غلة، التي تعوض هي استصلاح الأراضي الفلاحية داخل الضيعات واستصلاح الهيدرو فلاحي وبموجب ظهير 25 يوليوز 1965، الذي وقع هو أن في منطقة الحوز كان هناك 3 مناطق التي هي اغداة 1، أغداة 3 والزاك الذي توقف مشروع الضم سنة 1976 لأن المكتب ما كان شاي عنده موارد مالية، أعيد هذا المشروع في 1993 ولكن طرح مشكل قانوني اللي هو التالي: هو ان كانت هناك إذاعات فيما يخص مطالب التخفيض من بعد الفلاحين وكان المحافظ لم يقدر يعني يشطب على هذيك الإذاعات باش يتعاد البحث القانوني، ولهذا عملت الوزارة من أجل اخراج مرسوم جديد الذي يسمح للمحافظ باش يلغي هذوك الطلبات متاع التحفيظومن 1999 خرج مرسوم جديد الذي يسمح إذن لهذا المحافظ باش يلغي الطلبات وهذه الإجراءات كاملة للضم، الآن راها سارية المفعول والبحث القانوني راه تعمل وفيما قريب إن شاء الله ستتم الأراضي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب للسيد المستشار

السيد المستشار أحمد التويزي:

شكرا السيد الوزير على جوابه،

في الواقع لم نتفاهم فيما يخص عملية الضم والاستصلاح، لأن وقت ما نتكلم على الضم لا يكون الضم إلا للاستصلاح، إذن ان الضم هو استصلاح الأراضي، إذن نتكلم على استصلاح الأراضي، ثم فيما يخص هذا عدم احترام الآجال اعطيكم مثالين، مثل حي الذي عشناه في اقليمنا الذي هو اقليم الحوز، يمكن الزاك 2 أو الزاك 1 اللي تقريبا 5 سنين هذه وكان هو من أجال عامين المقاولة التي كانت أخذته عاود حيدات عليه وبقي هذيك الشي كيروج إلى الآن، ما زال واش تعطى المارشي أو ما تعطى شاي انما هذا الشيء طال واحد 4 سنين أو 5 سنين هذه، لهذا، وهذوك الناس راه فيه عملية ديال الضم والاستصلاح، اذن فيها ضم واستصلاح ثم كذلك هذه الفرصة حتى هي غادي نقول

لكم على مسألة أساسية، لأن الموضوع من هذا السؤال هو جعل الحكومة تعرف المشاكل الحقيقة التي يعيشها هؤلاء الناس، الناس كلهم نشجع هذه العملية ديال الضم، نشجع عملية استصلاح الأراضي وتجهيز هذه الأراضي لماذا؟ لأن كلنا متفقين كل المغرب متفق، الحكومة، البرلمان بغرفتيه، السكان متفقين على أن ظاهرة الجفاف راه ظاهرة اللي هي هيكلية وبالتالي الحل الوحيد بالنسبة للمغرب أمن غذائه هو استصلاح الأراضي وتجهيزها، إذن هذا متفقين عليه، متفقين على هذه المسألة، كاينة إشكالية أخرى السيد الوزير التي هي بارزة في هذه المواضيع، وقت ما كندير الضم والاستصلاح هو أن الدولة تمنع البيوعات، وتقدر تفهم أن تمنع البيوعات فيما يخص الأراضي التي هي ما زال ما عندهاشاي رسوم عقارية، ولكن الأراضي التي عندها رسوم عقارية ما كنشوف شاي الاشكالية على أنه رسم عقاري مشى لهذا، مشى من شخص إلى شخص آخر، هذا ما كيدير شاي مشاكل وهذه المشاكل راه مشاكل كثيرة جدا يتخبط فيها هذه المشاكل ديال البيوعات في جهة القنيطرة بالخصوص في سيدي قاسم.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

السيد المستشار المحترم

فعلا لم يكن استصلاح إلا إذا كان الضم، ولكن هذه عملية الضم راه تحبست في هذه الجهة لان ما كاين شاي هناك قانون الذي يسمح باش يتعمم البحث القانوني من بعد الوقوف الذي توقفت هذه العملية لفترة تتراوح ما بين تقريبا 18 عام، ولهذا هذا التوقف ما كان شاي محسوب عليه في قانو الاستثمارات الفلاحية، ولهذا هذا التعطال هذا وهذا التأخير ما مرتبط شاي يعني بالاجراءات القانونية مسؤولة عليها وزارة الفلاحة، ولكن اللي مسؤول عليه وزارة الفلاحة من بعد ما يتم الضم هو فعلا انجاح عملية الاستصلاح وهنا تكون وزارة الفلاحة ملزومة باش تعوض السكان. أما فيما يخص البيع أظن أن البيع راه داخل في كناش التحملات متاع استصلاح الأراضي ما يمكن شاي يعني اللي شي مسؤول أنه يعفي هؤلاء الناس ويسمح لهم باش يبيعوا .وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم

ننتقل الآن إلى قطاع وزارة السياحة واعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الإلاه العلمي لطرح سؤاله حول احداث وكالة عقارية متخصصة في مجال السياحة.

السيد المستشار عبد الإله العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

إن رفع التحدي المطروح على صناعتنا السياحية والرفع من مردوديتها يقتضي بالدرجة الأولى الوقوف على مكامن الضعف واتخاذ كافة التدابير الوقائية لضمان حماية كافية لقطاعنا السياحي نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وللوقوف في وجه التحديات الكبرى من أجل تمكين العمل السياحي من أن يلعب وباستمرار أدوارا طلائعية في المستقبل، فإنه لا بد من التأكيد على أهمية الاسراع في تطوير أساليب الترويج السياحي بمختلف دول المعمور واتمام عملية الاتصال في ضوء الاعتبارات اللغوية المرتبطة بثقافة المستهلك الاجنبي إذ غالبا ما يحتاج المعلن الدولي أو وكالات الاعلان والدعاية وشركات بحوث الترويج المحلية الى مساعدة أهل الخبرة في هذا المجال، الشيء الذي يتعين معه خلق إطارات جديدة ومتخصصة للعمل في هذا الإتجاه تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع السياحي تعمل في مجال تنميته والرفع من مردوديته، وخلق استراتيجية موحدة لغزو الأسواق المستهدفة لأجل إنعاش القطاع السياحي ببلادنا وصولا إلى هذه الغاية فإنه أصبح من الضروري إحداث وكالة عقارية وطنية متخصصة في المجال السياحي إلى جانب المكتب الوطني للسياحة تكون مهمتها البحث عن الأسواق الخارجية والتعريف بكل ما تزخر به بلادنا في هذاالمجال مع تمكينها

من الوسائل المادية والبشرية للقيام بمهمتها أحسن قيام، ونعتقد أن من الوسائل الأساسية التي يمكن للدولة أن تضعها رهن إشارة هذه الوكالة صلاحيتها في تجميع الرصيد العقاري وتوظيفه لفائدة المستثمر السياحي وطنيا كان أو أجنبيا، ومن الوسائل أيضا جعل هذهالوكالة بمثابة الشباك المخاطب الذي من شأنه تسهيل المسطرة والمساعدة في إنجاز المشاريع السياحية وتمويلها. شكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسي المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير السياحة

السيد حسن الصبار وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال المستشار المحترم السيد عبد الالاه العلمي بغيت في البداية باش نذكر بالفعل بالدور الهام الذي يلعبه المكتب الوطني المغربي للسياحة ووزارة السياحة في الانعاش وترويج المنتوج المغربي، بالاضافة إلى مساهمة الخطوط الجوية الملكية المغربية وكذلك مساهمة مجموعات الجهوية ذات المنفعة السياحية في العمليات الانعاشية، وفي هذا الصدد ومن أجل أن يساير المنتوج السياحي المغربي متطلبات السوق السياحية يكتسب كذلك القدرة على مواجهة المنافسة الدولية ثم اتخاذ عدة تدابير في إطار استراتيجية الانتعاشية، التي ترتكز على اعتماد الوسائل والتقنيات الترويجية الحديثة، بالإضافة إلى وسائل التواصل المتطورة، تتبع متطلبات سوق السياحة العالمية وتحولاته عبر مندوبيات المكتب الوطني المغربي للسياحة بالخارج وكذلك البحث على أسواق جديدة لتنوع الطلب السياحي لا في كندا، أوربا الشرقية وفي الدول الاسكندنافية والشرق الأوسط، وعلى مستوى الاستثمار السياحي بغيت باش نذكر بأن الوزارة على اتصال دائم مع الادارات والسلطات والجماعات المحلية باش تبسط إجراءات الاستثمار وتشجيعها وظهرت اجراءات في قانون المالية للسنة الماضية وكذلك اجراءات جديدة في قانون المالية الذي سيقدم لمجلس المستشارين للتصويت عليه في العام القادم. كما أنه تم تسريع انجاز المشاريع السياحية التي تمت الموافقة عليها، بحيث أنه بخصوص هذه المشاريع التي بعضها تواجه بعض التعقيدات، فإنها تدرس على مستوى اللجنة الوزارية التي يترأسها السيد الوزير الأول قصد البث فيها والتدليل كل العراقيل والصعوبات التي تعترض إنجازها، وفي هذا السياق نحمد الله تعالى أن الوزارة تتوفر على النواة الصلبة لإنجاز ما لا يقل من 20.000 سرير تمت الموافقة عليها في السنة الماضية وبداية هذه السنة.

أما بخصوص الوكالة العقارية فبغيت باش نذكر هنا بالمبادرة التي قامت بها وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان لإحداث وكالة وطنية للانعاش العقاري، حيث أن هناك مشروع سيقدم لمجلس الحكومة تناط بها مهام توفير رصيد عقاري الذي يستجيب لمتطلبات الاستثمار في جميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي ولو غير تدريجيا وفي إطار المدار الحضاري، والوزارة كذلك منهمكة حاليا في دراسة تهدف وضع بنك للمعطيات حول المواقع السياحية ووضعية العقار بها بغية اقتراح مشروع إنشاء وكالة عقارية خاصة بالقطاع السياحي على ضوء نتائج هذه الدراسة التي تقوم بها بتعاون مع البنك الدولي. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسي الوزير. الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب

السيد المستشار عبد الالاه العلمي:

أشكركم السيد الرئيس

أشكركم السيد الوزير على هذه الأجوبة والتوضيحات التي نقدرها حققدرها، لكن وبما أن موضوع السؤال الذي تشرفت بتقديمه اليوم يتطلب شرحا مستفيضا ونقاشا تعبر من خلاله مختلف أو كل الفرق البرلمانية عن وجهة نظرها يستحب عقد اجتماع لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية حتى تستطيعون -السيد الوزير المحترم- من إعطاء موقف الحكومة المغربية وإن كانت فعلا لديها رغبة أكيدة للنهوض بالقطاع السياحي الذي يمكن أن يصبح قاطرة الاقتصاد المغربي، لكن مع التنسيق التام مع قطاع الصناعة التقليدية. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير السياحة :

أنا شخصيا مع هذا الاقتراح وعقدنا اجتماعات مع المهنيين والفاعلين الاقتصاديين في هذا الميدان واعطيناهم جميع التوضيحات، ومستعد في النهار التي تقرره اللجنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير .

أذكر السيد كاتب الدولة المكلفة بالبيئة أن السؤال قد أجل بطلب من صاحبه .

الآن ننتقل إلى آخر سؤال في هذه الحصة وهو للسادة المستشارين : كبور الماسي - سعيد التدلاوي - عمر ادخيل - مومن البشير - حسن أبو العز.

ويتعلق بقطاع وزارة الطاقة والمعادن، اعتقد أن أصحاب السؤال لا يوجدون بالقاعة. إذن أجل السؤال ليطبق فيه مقتضيات النظام الداخلي وأعلن عن نهاية أشغال هذه الجلسة ونعلن عن رفعها. شكرا.